

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية العشرون



الجلسة العامة ٨

الثلاثاء، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

اعتمد مشروع القرار (القرار د١ - ١/٢٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بذلك نكون قد
اختتمنا النظر في البند ٣ من جدول الأعمال.

البند ٣ من جدول الأعمال (تابع)

وثائق تفويض الممثلين لدى دورة الجمعية العامة
الاستثنائية العشرين

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

(ب) تقرير لجنة واثائق التفويض (A/S-20/10)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم الأول
على قائمتي هو معالي السيد إيفيكا كوستوفتش، نائب
رئيس الوزراء ووزير العلم والتكنولوجيا في كرواتيا،
وأعطيه الكلمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشروع أولا
بالنظر في مشروع القرار الذي أوصت لجنة واثائق
التفويض باعتماده في الفقرة ١٤ من تقريرها.

السيد كوستوفتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): هذه الدورة الاستثنائية الهامة تتيح لنا جميعا
فرصة تاريخية كي نتفق على استراتيجية شاملة لمكافحة
مشكلة المخدرات ونلزم أنفسنا إلزاما حقيقيا بتنفيذ هذه
الاستراتيجية بطريقة تنم عن مسؤولية كبيرة وتتسم
بالفعالية الشديدة.

تبت الجمعية العامة الآن في توصية لجنة واثائق
التفويض الواردة في الفقرة ١٤ من تقريرها.

وقد اعتمدت لجنة واثائق التفويض مشروع القرار
بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب
في أن تحذو حذوها؟

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية
للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني
خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service,
Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب
واحدة.

على أن تكون عضوا نشطا في البرامج دون الإقليمية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات في أوروبا الوسطى وجنوب شرقي أوروبا. ومن بين أولوياتنا فرض رقابة صارمة على ما يسمى بـ "طريق البلقان" والمشاركة في أنشطة منسقة مع بلدان أوروبا الوسطى على حد سواء.

وكرواتيا تتعاون أيضا تعاوننا جيدا مع زميلاتنا الدول الأعضاء في مبادرة أوروبا الوسطى التي يتولى بلدي رئاستها هذا العام. وفريقها الاختصاصي العامل المعني بالجريمة المنظمة قرر أن يجتمع في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام على مستوى وزراء الداخلية، لأن الكفاح ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية هو إحدى القضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك لأعضاء المبادرة. وفي ذلك الاجتماع سيحتل الاتجار غير المشروع بالمخدرات مركز الصدارة في جدول الأعمال. وكل هذه الجهود الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تشكل خطوات هامة في سبيل تنفيذ الأهداف الاستراتيجية العالمية وتسهيل تحقيق رؤيا إيجاد عالم خال من المخدرات.

أود أيضا أن أشير إلى أن كرواتيا في أيار/مايو من هذا العام استضافت المؤتمر الإقليمي الأوروبي السابع والعشرين لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (إنتربول). وفي تلك الدورة، أعلنت إنتربول أن مكافحة المخدرات هي أولويتها الاستراتيجية في سياق مكافحة الأشكال الأخرى للجريمة المنظمة مثل غسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة والإرهاب.

إن تقييمنا فيما يتصل بالحالة الراهنة في كرواتيا هو أنه تم وقف انتشار وباء إساءة استعمال المخدرات بوصفه متلازمة ما بعد الحرب. لكن الاتجاه الصعودي ما زال مستمرا نظرا لأسباب لا تتعلق بالحرب بل بنفس العوامل التي جعلت من إساءة استعمال المخدرات مشكلة عالمية.

وإن القانون الجنائي الجديد وقانون مكافحة غسل الأموال وقانون مكافحة المخدرات، الذي يمر بمرحلة الإقرار، ستجعل تشريعات كرواتيا تشريعات عصرية، وستوفر لمجتمعنا الأحكام القانونية الضرورية لمكافحة العرض غير المشروع للمخدرات والتخفيف من آثاره.

إن مشكلة المخدرات قضية أمنية عالمية رئيسية تقتضي بذل جهد عالمي مشترك حتى يكتب لها النجاح. وهي تضر بالدول الكبيرة والصغيرة على السواء، متقدمة النمو منها والنامية، فضلا عن تلك التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولا بد من تكملة الجهود التي تبذل للتصدي لها على المستوى المحلي بجهود إقليمية وعالمية فعالة. والبرامج الوطنية المحددة، بما فيها برنامجنا، ستشبه عمل سيزيف وهو يدفع صخرته إلى أعلى الجبل إذا لم نقم بدعم استئصال المخدرات حيثما زرعت أو لم نجد الآليات الكفيلة لمكافحة ووقف إنتاج المخدرات الاصطناعية غير المشروعة في العديد من البلدان.

ولن نغالي مهما قلنا عن أهمية اتباع الأمم المتحدة نهجا شاملا في مكافحة مشكلة المخدرات. فالنهج الشامل يراعي جميع الخصائص المتنوعة والمختلفة للبلدان ويسمح لها ببناء استراتيجياتها الخاصة، شريطة أن يكون ذلك في إطار المفهوم العالمي للتعاون وبأهداف تتسم بالشفافية والوضوح.

وأود أن أعرض بإيجاز تجربة كرواتيا الحديثة في تناول مشكلة المخدرات. إن حرب العدوان التي شنت علينا مؤخرا أدت إلى تفاقم مشكلة إساءة استعمال المخدرات بصورة خطيرة في كرواتيا. وفي ظل هذه الظروف، اتسم رد الحكومة على ذلك بالسرعة. فقد اعترفنا بالمشكلة وطرحنا لجنة حكومية استراتيجية وطنية لمنع إساءة استعمال المخدرات وقبلها البرلمان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وأثار البدء في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية مسائل صعبة عديدة، مما يؤكد الطابع المعقد لمشاكل المخدرات السائدة.

إننا نود الإعراب عن تقديرنا الخاص لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على مساعدته التي أسفرت عن إنشاء مشروع مشترك مع كرواتيا في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات. ويشمل المشروع الذي ينفذ في مدة عامين على أنشطة لتحديث مراقبة المخدرات والقوانين ذات الصلة، وتعزيز إنفاذ قوانين المخدرات، وتحسين هياكل خفض الطلب.

وترى كرواتيا أن نهج برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تجاه البرامج الإقليمية ودون الإقليمية نهج هام ومفيد للغاية. وكرواتيا، بوصفها بلدا يقع على ملتقى طرق الاتجار غير المشروع بالمخدرات، حريصة

ووفقا للتقديرات، يتعاطى زهاء ٤٠ ٠٠٠ شخص المخدرات بشكل اعتيادي في بولندا حاليا، وهذا الرقم يتزايد. وأكثر المخدرات استهلاكا هي القنب الهندي (المرهوانة) والحشيش اللذان يأتيان إلينا من أوروبا الغربية وكذلك الأمفيتامينات وغيرها من المخدرات الاصطناعية التي تنتج أيضا في بولندا. وقد بدأت تظهر في الأسواق مؤخرا مرهوانة بولندية مصدرها نباتات القنب الهندي البولندية.

ومن سوء الطالع أن أعمار معظم متعاطي المخدرات تتراوح بين ١٥ و ٢٥ عاما. ونشهد انخفاضا مطردا في أعمار الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. ومن الظواهر التي تسترعي الانتباه بصفة خاصة ظهور فئة مدمني المخدرات الذين يتعاطون ما يسمى بالهيروين البولندي والتي يتزايد عدد أفرادها. وهم في غالبيتهم الساحقة ينتجون ويستهلكون المخدرات أنفسهم ويبيعونها للآخرين لكسب قوتهم والإنفاق على إدمانهم.

وتشير معلوماتنا إلى أن المجموعات الإجرامية المنظمة تسيطر حاليا على الأسواق المحلية للمخدرات. وهي تسعى تدريجيا إلى احتكار هذه الأسواق كلية عن طريق ابتزاز الأموال أو عن طريق مباشر بقدر أكبر، وذلك بتنظيم عمليات تسليم المخدرات. وتتولى القيام بتوزيع المخدرات مجموعات ذات اتصالات واسعة في بولندا وخارجها تتوفر لديها موارد مالية كبيرة وتكنولوجيا وافية بالغرض.

إن الإنتاج غير المشروع للمخدرات الاصطناعية في بولندا من مواد خام تجلب من الخارج بدأ يصبح مشكلة خطيرة على نحو متزايد. والمخبرات الإجرامية العاملة في بولندا تنتج، بالاستعانة بأجهزة فنية وأشخاص مؤهلين، الأمفيتامينات للسوق المحلية وللخارج. وإن تدمير ١٠ منشآت من منشآت الإنتاج غير المشروع في سنة ١٩٩٧ كان نصرا لا ينكر للشرطة البولندية. وتتسم المجموعات الإجرامية المنخرطة في الصنع غير المشروع للأمفيتامينات بالمرونة في أنشطتها. فهي إلى جانب قيامها بتجارة المخدرات تنخرط في مجالات إجرامية أخرى مثل سرقة السيارات والاتجار بالسيارات المسروقة والسرقعة وتزوير النقود والوثائق وتهريب الكحول والسجائر والأسلحة.

غير أن تجربة كثير من البلدان التي ما فتئت تواجه مشاكل مخدرات ذات خطورة كبيرة منذ وقت أطول بكثير تحذر من أن تدابير مكافحة الاتجار غير المشروع وحدها لا تكفي. لذلك فإن الاستراتيجية الجديدة لمكافحة المخدرات تولي دورا خاصا لتخفيض الطلب. وحكومتنا تؤيد بقوة ذلك المفهوم وتحث على تعزيز التعاون في مجال الوقاية.

ما من شك في أن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة تعبر عن وعي المجتمع الدولي بأن آثار إساءة استعمال المخدرات تدمر روح الإنسان وتحطم الأسر والمجتمعات والبلدان. ونرى أن الشباب في المقام الأول، بوصفهم القطاع السكاني الأكثر تأثرا، وبوصفهم مستقبل العالم يجعلون من واجبنا جميعا أن نعمل بسرعة كبيرة. والاستراتيجية الجديدة تعطينا الأمل لكنها تتطلب منا أن نكرس أنفسنا حقا وبقوة لتنفيذ مفهوم ورؤية إيجاد عالم خال من المخدرات. وحكومتنا تعرب عن استعدادها للقيام بدورها على الوجه الأكمل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير العلم والتكنولوجيا في كرواتيا على بيانه.

أعطي الكلمة لدولة جانوز تومازويسكي، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الداخلية والإدارة في بولندا.

السيد تومازويسكي (بولندا) (تكلم بالبولندية؛ والترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): أود في البداية أن أشير إلى أن وفد بولندا يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به دولة الأونرابل جون بريسكوت نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

عندما اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية قبل عشر سنوات، أمكننا أن نخمن أنها تعالج مشكلة ستؤثر على بلدي قريبا وبقدر كبير. واليوم أصبحت مشكلة الإدمان على المخدرات مشكلة اجتماعية خطيرة في بولندا. وهذا الخطر يحيق بجميع الفئات والأوساط الاجتماعية بغض النظر عن محل الإقامة أو السن أو مستوى التعليم أو المركز المادي. والجرائم المتصلة بالمخدرات تتزايد بشكل كبير جدا.

إن تجربة بولندا عبر السنوات القليلة الماضية تبين أنه يستحيل بدون تعاون دولي إنشاء نظام فعال للأمن الداخلي أو وقف خطر الجريمة المنظمة.

واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، وهي الوثيقة التي كانت بمثابة النموذج، شكلت مصدر إلهام لفكرة بولندا وضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحن على اقتناع بأن العمل على هذه الاتفاقية، التي تعرف أحيانا باتفاقية وارسو، سيكلل بالنجاح وسيدعم بقدر كبير الأنشطة الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وفي الوقت نفسه، نظرًا للتغيرات الدائمة في حالة وطبيعة الظاهرة التي تستهدفها اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالإدمان على المخدرات والاتجار بها، يبدو أن من المستحسن النظر في إمكانية استعراض بعض أحكام تلك الاتفاقيات بغية ملاءمتها لمقتضيات الحاضر.

وترغب بولندا في المشاركة بنشاط في جهود الأمم المتحدة في المعركة ضد المخدرات. ونرحب مع الارتياح بفكرة إنشاء مركز في فيينا لمكافحة الجريمة المنظمة والجرائم المرتبطة بالمخدرات. والإنجازات التي حققتها حتى الآن مكاتب فيينا فيما يتعلق بمراقبة المخدرات ومنع الجريمة تبشر بالنجاح. وبولندا يمكن أن تكون موقعا لمكتب إقليمي لمكافحة خطر المخدرات.

ورغم أن وحدات مكافحة المخدرات في الشرطة البولندية لم تصبح عاملة إلا في الآونة الأخيرة، تتعاون قوات الشرطة البولندية تعاونًا فعالًا في هذا المجال مع نظيراتها في البلدان الأخرى. وقد أبرمنا اتفاقات ثنائية مع عدد من البلدان متعلقة بجملة أمور، تأتي من بينها مكافحة الجريمة المتصلة بالمخدرات. وقبل قرابة الأسبوعين أبرم في بروكسل اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة بشأن موضوع الأمن في مواجهة الجريمة المنظمة، بما فيها الجرائم المتصلة بالمخدرات. وكانت بولندا من البلدان الموقعة على ذلك الاتفاق وشاركت أيضا مشاركة نشطة في إعدادها.

إن تنوع الظروف في مختلف البلدان يقتضي استخدام موارد متنوعة. ولمكافحة الإدمان على المخدرات

إن حدود بولندا مفتوحة لتدفق الناس والسلع. وترتبط حقيقة استغلال بولندا كبلد عبور لشحنات المخدرات بموقعها المركزي من أوروبا، حيث يلتقي فيها الكثير من الطرق البرية والبحرية والجوية. كما أن طريق البلقان، حيث يجري شحن الهيروين مما يسمى بمنطقة المثلث الذهبي ومنطقة الهلال الذهبي، يؤدي إلى بولندا. وعبر هذا الطريق أيضا يجري شحن الكوكايين من أمريكا الجنوبية والقنب من جنوب آسيا وأمريكا الجنوبية.

ونلاحظ على نحو متزايد زيادة تآزر الصلات بين المجموعات الإجرامية في بولندا والمجموعات الإجرامية في بلدان أخرى، خاصة في مجال إنتاج المخدرات الاصطناعية ونقل المخدرات وتهريبها. وهناك مواطنون بولنديون استغللتهم المنظمات الإجرامية الدولية كما تستغلهم المنظمات البولندية في نقل المخدرات عبر أهم طرق التهريب.

وفي الفترة بين ١٩٩٤ و ١٩٩٧، ارتفع عدد الجرائم المتصلة بالمخدرات مثل إنتاج المخدرات وتوزيعها وتهريبها إلى ما يقرب من ١٠٠ في المائة من ٤٠٠٠ إلى ٧٩١٥. واتخذت حكومة بولندا سلسلة من الإجراءات لتغيير هذا الوضع. وقبل بضعة أشهر بدأ سريان قانون جديد لمكافحة إدمان المخدرات. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لاعتماد هذا القانون في الموازنة بين التشريع البولندي والمعايير الدولية لا سيما تجريم حيازة المخدرات. كما فرض القانون الجديد واجب مراقبة التجارة بالمواد الكيميائية المستخدمة في إنتاج المخدرات وسائر المسكرات. والقانون الجديد يحظر إنتاج السلائف أو إحرازها أو حيازتها أو تخزينها من جانب العناصر غير المصرح لها بذلك.

وبغية تحسين أعمال الشرطة في مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات، أنشئ مكتب خاص للمخدرات في شباط/فبراير ١٩٩٧. وبدأت أعماله تؤدي ثمارا ملموسة. والقانون البولندي يسمح للشرطة بمراقبة الرسائل البريدية سرا، وهذا مفيد جدا في مكافحة تهريب المخدرات. ويجري إعداد قوانين تمكننا من مكافحة غسل الأموال. ونحن مقتنعون بأن هذه عناصر أساسية في الكفاح الفعال ضد المجرمين الذين يجنون الأرباح من المخدرات.

إن تجار المخدرات مزودون جيدا بالتكنولوجيات الحديثة ووسائل النقل. وتفوق أرباحهم عدة مرات الأموال التي يخصصها مجتمع العالم للأغراض الإنمائية. ولا يمكن لأية دولة، وهذه حقيقة، أن تواجه هذه القوى منفردة. ولئن كانت مكافحة الجريمة المرتبطة بالمخدرات قد اعتبرت في السابق ظاهرة للتضامن بين الدول، فقد أضحت تنسيق الجهود الوطنية اليوم متطلبا أساسيا ضروريا بصورة حيوية لتنمية الدول تنمية آمنة ومستقرة.

إن هذا المحفل يعقد في إطار تغيرات جغرافية - سياسية كبيرة جددت منذ اعتماد الإعلان السياسي وبرنامج العمل العالمي في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة. وللأسف، اتضح أن القضاء على بقايا الشمولية وتحول الديموقراطيات الجديدة والمستعادة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق أصعب مما كان متوقعا في البداية. ومن الظواهر السلبية التي ازدادت خلال تلك العملية تزايد الأنشطة الإجرامية المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات.

إن أوكرانيا تواجه عددا من المشاكل في مكافحة هذه الأنشطة الإجرامية. ففي الفترة السابقة تضاعف عدد المدمنين ثلاثة أضعاف، وفقا لما ورد في البيانات الرسمية، حيث وصل عددهم إلى ٧٠ ٠٠٠ فرد. ولكن هل يمكننا فعلا تقدير العدد الحقيقي لضحايا هذه الظاهرة الفظيعة؟ فوفقا لبعض التقديرات، قد يزيد العدد على نصف مليون. وكل عام تصدر هيئات إنفاذ القانون لدينا أكثر من ٤٠ طنا من المخدرات من الذين يتاجرون بها بشكل غير مشروع.

وقد ازدادت الحالة تعقيدا، حيث أن أوكرانيا، بسبب موقعها الجغرافي، هامة جدا لتجار المخدرات. وتمر الطرق الجديدة لتجارة المخدرات الدولية عبر بلدنا إلى دول أوروبا التي تشترك معنا في الحدود. وخلال نصف العام الأخير فقط ضُبط ٨٧٤ كيلوغراما من الكوكايين، وأكثر من ٦ أطنان من الحشيش والمواد المخدرة الأخرى، وهي في طريقها إلى بلدان أوروبا الغربية.

وأوجدت هذه الحالة الحاجة إلى إنشاء آلية حكومية فعالة لمكافحة جرائم المخدرات والإدمان. ووضع الرئيس ومجلس الوزراء في أوكرانيا مراقبة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف موضع الأولوية في السياسة الوطنية. وفي إطار هذه التدابير، اعتمد مفهوم رصد

والجريمة ذات الصلة بالمخدرات مكافحة فعالة، فإن وجود قوات شرطة فعالة وحده لا يكفي. فمن الضروري أن تكون هناك برامج للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لكبح الطلب على المخدرات وتقليل عمليات التسليم وتهيئة الإمكانيات للتنمية البديلة في الأماكن التي أصبح فيها إنتاج المخدرات جزءا من اقتصاد مناطق معينة.

وينبغي لنا أن نشعر بالقلق من أن وسائل الاتصالات الحديثة المتوفرة، مثل الإنترنت، يزداد استخدامها للترويج لاستهلاك المخدرات وصنعها. وأعتقد أن من الضروري، في هذا المجال أيضا، أن نتعاون بغية الحد من هذه الظواهر السلبية.

إن حكومة بولندا السن تألوا جهدا في مكافحة الإدمان على المخدرات والجرائم المتصلة بها. والإعلان الذي يشكل موضوع تركيز الدورة الاستثنائية الراهنة حافز أساسي على تضافر جهودنا على نطاق دولي. وحتى يكون هذا العمل فعالا، لا بد أن تنسقه أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية. وإلى جانب الإعلان، ثمة برامج للأنشطة طويلة المدى أخذة في الظهور. وأود أن أؤكد للجمعية العامة أن بولندا ستشارك بنشاط في الجهود الرامية لتحقيق الأهداف الهامة لهذه البرامج.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والإدارة في بولندا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فاليري أ. سموليني، نائب رئيس وزراء أوكرانيا.

السيد سموليني (أوكرانيا) (تكلم بالأوكرانية): والترجمة الشفوية عن النص الإنكليزي الذي قدمه الوفد): من بين التحديات العالمية الكثيرة التي تواجه البشرية في نهاية هذه الألفية تظل مشكلة المخدرات واحدة من أخطرها.

إن عقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة على هذا المستوى السياسي الرفيع يدل على وعي جميع بلدان العالم العميق بأن الجريمة الدولية المرتبطة بالمخدرات باتت اليوم قوة هائلة مزعزعة للاستقرار وقادرة ليس على تدمير الأسس السياسية والاقتصادية للدول فحسب، بل أيضا السلم والأمن على ظهر البسيطة.

الإرادة السياسية الكافية من أجل التنفيذ العملي لهذه النصوص.

إن تحقيق أملنا المشترك في وضع حد لمشكلة المخدرات وفي دخول الألفية الثالثة بأمل تخليص الحضارة البشرية من هذه الظاهرة الرهيبة، يعتمد على وجه التحديد على وحدة جميع أعضاء المجتمع العالمي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر نائب رئيس وزراء أوكرانيا على بيانه. وأحث الوفود على أن تقتدي بأوكرانيا فتستغرق وقتاً أقل من المتوقع. إن بيانه استغرق أقل من ٧ دقائق.

والآن أعطي الكلمة لدولة السيد و. أ. ف. م. أو. فان مييرلو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في هولندا.

السيد فان مييرلو (هولندا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): توفر لنا هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، المكرسة لمعالجة مشكلة المخدرات، فرصة فريدة لبحث أوجه النجاح والقصور في التصدي لمشكلة المخدرات العالمية. وفي السنوات العشر التي انقضت منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨، تم إنجاز الكثير، لكن مازال أمامنا مشوار طويل. إن المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات وضعت بهدف واضح هو حماية الحياة والصحة. لكن ما فشلت هذه المعاهدات في تحقيقه هو توفير إطار عمل مناسب لعنصر حيوي هو خفض الطلب. لذلك نشعر بالارتياح العميق لأن هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستولي أولوية عالية لخفض الطلب في جدول الأعمال الدولي لمكافحة المخدرات، وذلك باعتماد إعلان بشأن المبادئ التوجيهية لخفض الطلب. وهذه المبادئ هي إضافة ترحب بها وضورية لتلك المعاهدات. ويعترف الإعلان بالمجموعة الواسعة جداً من المسائل التي يغطيها مصطلح "خفض الطلب"، والتي تمتد من منع الاستخدام لأول مرة حتى تخفيض الآثار السلبية لإساءة استعمال المخدرات.

والإعلان يمثل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، لكن ينبغي ألا نتوقف عنده. والخطوة التالية ينبغي أن تتمثل في تقييم نتائج جهودنا السابقة، بغية تحديد ما هو ناجح

الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف وأنشئ المجلس الوطني التنسيقي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات واعتمد برنامج وطني لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها.

إن بلدنا يولي أهمية كبيرة للتعاون الدولي في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وتمثل أحد أبرز مجالات ذلك التعاون في إبرام ٥٧ اتفاقاً ثنائياً ومتعدد الأطراف للمساعدة القانونية، بما في ذلك في مسائل متعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد أصبحت أوكرانيا اليوم طرفاً في ثلاث اتفاقيات للأمم المتحدة معنية برصد الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وتشارك أوكرانيا أيضاً بنشاط في عمل لجنة المخدرات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وهي تستفيد من التعاون المثمر مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمات دولية أخرى. إن نشاط أوكرانيا في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات في إطار المنظمات الإقليمية، خاصة في إطار المجلس الأوروبي ومنظمة منطقة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي، يتسم أكثر فأكثر بالدينامية.

وأود أيضاً اغتنام هذه الفرصة للتنبؤ بهيكلية مبادرة إقليمية جديدة، هي عملية "كنال" الوقائية الدولية، التي وضعها على نحو مشترك كل من أوكرانيا والاتحاد الروسي وبيلاروس وجمهورية مولدوفا. والسمة المميزة لتلك العملية، التي تتطلع إلى تحقيق تفاعل بين المؤسسات المختصة على حدود تلك البلدان، هي المستوى المرتفع للدينامية فيها، وتعبئة الجهود والوسائل المتاحة لهيئات إنفاذ القانون في البلدان المشاركة. وحيث أن المجموعات الإجرامية قد نقلت أنشطتها إلى أوروبا الوسطى والشرقية، فإننا ندعو البلدان الأخرى في المنطقة إلى الاشتراك في تنفيذ هذه المبادرة.

وفي هذه الدورة، ستعتمد الجمعية العامة، للمرة الأولى، عدداً من الصكوك الهامة التي صيغت بالجهود المشتركة للدول الأعضاء والدور النشط لمختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة. وتتضمن هذه الوثائق استراتيجية عالمية جديدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتضع أسساً وطيدة لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. ويحدو وفد أوكرانيا وطيد الأمل أن تبدي جميع دول العالم

العمل المعنية بالإجراءات المالية في الكاريبي، سيسعدنا
الإسهام في وضع هذه التدابير.

اسمحوا لي أن أعرض عليكم بعض تجارب هولندا
فيما يتعلق بسياسة خفض الطلب. هدفنا الأساسي هو
حماية الصحة وتوفير الرفاه الاجتماعي وتقليل الأذى
والمخاطر المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات. وفي هذا
السياق يجب عدم تجريم متعاطي المخدرات على
عادتهم، بل على النقيض من ذلك، ينبغي أن يقدم لهم
العون الذي يحتاجونه. وهذه السياسة أظهرت بعض
النتائج الإيجابية.

أولاً، سياستنا تمنع متعاطي المخدرات من تعاطيها
سراً، حيث لا يمكننا الوصول إليهم. وقد حددنا مختلف
مجموعات المتعاطين وعرفنا عاداتهم. وقد مكنا هذا من
تحديد تدابير معينة أكثر فعالية. وقد أضحي تعاطي
المخدرات، من خلال علانيته، أقل جاذبية. وأوضح مثال
على هذا هو استخدام مشتقات الأفيون والشباب في
هولندا الآن يعتبرون تعاطي الهيروين عملاً لا يقوم به
سوى الفاشلين؛ وبالتالي لا يلجأ إلى تجريبه سوى قلة
قليلة جداً.

وثانياً، بفضل المستوى الرفيع للعلاج والرعاية
وخفض المخاطر، بما في ذلك برامج الميثادون وتبادل إبر
الحقن، انخفضت نسبياً معدلات المرض والوفاة بين
متعاطي المخدرات. وهذه التدابير هامة أيضاً بالنسبة
للمجتمع بصفة عامة، حيث أنها تقلل من انتشار الأمراض
المعدية مثل السل والإيدز والالتهاب الكبدي.

والآن يمكن للمرء أن يسأل ما إذا كانت برامجنا أن
تؤدي إلى زيادة إساءة المخدرات. وتجربتنا مؤداها أنها
لا تزيد منها. بل على النقيض من ذلك، إن برامج تبادل إبر
الحقن، على سبيل المثال، لم تؤد إلى زيادة استخدام
المخدرات عن طريق الحقن في الوريد، بل أدت إلى تقليل
عدد الذين يتشاطرون إبر الحقن. وبالتالي، لا يوجد من
بين المدمنين سوى قلة مصابة بمرض الإيدز في هولندا.

وكل بلد يجب ألا يغيب عن باله أنه يجب ألا يفرض
نظامه على بلدان أخرى باعتباره النظام الصحيح والملائم
الوحيد. فهذا يعني تجاهل الظروف الخاصة لمشكلة
المخدرات التي تتباين بين بلد وآخر. وفي إطار
المناقشات الإقليمية والدولية لا بد أن نهتدي إلى أفضل

وما ليس بناجع. ولدى مناقشة استراتيجيات جديدة، يجب
أن نتجنب الوقوع في فخ الجدل العقائدي كما حدث في
الماضي. وبدلاً من ذلك دعونا نبني مناقشاتنا على أساس
الحقائق والتجارب العملية التي اكتسبناها على مدى
السنين.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السبيل الوحيد إلى
معالجة مشكلة المخدرات معالجة فعالة يمر بنهج متكامل
ومتوازن، يشمل خفض الطلب وخفض العرض في آن معاً،
لأن الإنتاج والاستهلاك وجهان لنفس العملة.

وفي معرض مكافحة زراعة المخدرات وإنتاجها،
يوجد لدينا عدد من الأدوات تشمل التنمية البديلة وتدابير
إنفاذ القانون، التي ينبغي تطبيقها على أساس كل حالة
على حدة. لذلك نرحب بخطة العمل الخاصة بالتعاون
الدولي في إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة،
وبتعزيز التنمية البديلة. وهذه الخطة تتضمن المبادئ
الأساسية لبرامج التنمية البديلة الفعالة. وإننا نحث كل
البلدان والمنظمات على تطبيق هذه المبادئ بكل ما في
استطاعتها.

إن الاتجار بالمخدرات، بحكم طبيعته، لا يحترم
الحدود الوطنية. وهو يتطلب عملاً متضافراً على جميع
الأصعدة. وفيما يتعلق بالعمل داخل الاتحاد الأوروبي ومن
جانبه، أود أن أشير إلى بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي. إن
المنطقة التي تحظى باهتمامنا الخاص هي منطقة البحر
الكاريبي، وهي منطقة عبور رئيسية يقع فيها جزء من
مملكة هولندا، وأقصد جزر الأنتيل الهولندية وأروبا.
وسنواصل دعم تنفيذ خطة عمل بربادوس. ذلك أن هذه
الخطة تمثل إطار عمل ممتازاً لتنسيق الإجراءات على
الصعيد الإقليمي وهي حتى الآن الوحيدة من نوعها.
وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت مملكة هولندا مؤخراً مبادرة
لاستطلاع امكانيات التوصل إلى اتفاق رسمي بين بلدان
المنطقة من أجل تعزيز التعاون في المجال البحري.

وتتصل بمشكلة إنتاج المخدرات والاتجار بها مشكلة
تتعاضم بسرعة هي مشكلة غسل الأموال. وهذه الدورة
الاستثنائية ستوافق على قرار يحدد المبادئ الأساسية
للجهود اللازمة للتصدي لها. وفي خطوة تالية ينبغي لنا أن
نتفق على مجموعة عالمية من التدابير لتنفيذها. ومملكة
هولندا التي تقوم بدور نشط في فرقة العمل المعنية
بالإجراءات المالية وفي فرعها الكاريبي، ألا وهو فرقة

إننا، على الصعيد العالمي، ندرك حجم إساءة استعمال المخدرات التي انتشرت في كل ركن من أركان المعمورة. وقد استغلت المجموعات الإرهابية وأفراد العصابات الإجرامية المنظمة الضعف البشري لتنفيذ أنشطتهم بما يلحق الضرر بالأكثرية الساحقة من الجنس البشري.

وترحب بابوا غينيا الجديدة بمسؤولياتها في سياق هذه التحديات. ومن ثم تؤكد من جديد أهمية الإعلان السياسي والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب بوصفهما أداتين قيمتين في محاولة حكومتنا مجابهة إساءة استعمال المخدرات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كامبل (أيرلندا).

إن الموقع الجغرافي لبابوا غينيا الجديدة يوحى بالانطباع بأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات لن يصل إلى سكانها البالغ عددهم أربعة ملايين نسمة، لكن المخدرات الأجنبية والمحلية على السواء بدأت تلحق الضرر بالبلاد بمعدل يبعث على الجزع. وبوصفنا أكبر دولة جزرية في جنوب المحيط الهادئ فإننا نحوز على طاقة كامنة ليس فقط فيما يتعلق بالموارد الطبيعية بل أيضا بما يعتبر ذا أهمية أكبر في أغنى الموارد قاطبة: الناس ولا سيما شبابنا. وهنا على وجه التحديد تحدث المخدرات غير المشروعة أثرها الأكبر. فليس لدينا في بلادنا من يستعملون المخدرات بصورة غير قانونية فحسب بل لدينا أيضا أعداد متزايدة من مصدري المخدرات. ومورديها بصورة غير قانونية، لا سيما المراهنة والقنّب. ونشاهد الخراب والدمار في حياة الكثيرين لا سيما من شبابنا.

وإننا نعي وعيا أكيدا أثر المخدرات على الحياة الاقتصادية لبلادنا. وتعني معركتنا ضد المخدرات أن الأموال التي توجد إليها حاجة حيوية من أجل تنمية بلادنا يجري انفاقها على مكافحة هذه المشكلة، لكننا عقدنا العزم على مجابهة هذه الخسائر وإزالة إساءة استعمال المخدرات من مجتمعنا.

وقد أنشأت حكومتنا مكتبا خاصا للمخدرات لمعالجة وتنسيق جميع جوانب المعركة ضد إساءة استعمال المخدرات. وتقوم حكومتنا بتقديم تشريع حديث في

النهج لشعوبنا، وذلك على أساس منطقتنا وتجاربنا. ونحن في هولندا نرى أننا نسير في الاتجاه الصحيح مستمدين في ذلك الشجاعة من النتائج والأرقام. ولدينا ثروة من التجارب في إطار برامج خفض الطلب. ونحن على استعداد للإسهام في زيادة تطوير المبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات وتنفيذها.

وبالنسبة لما إذا كان العالم سيتخلص تخلصا نهائيا من مشكلة المخدرات فإن هذا لا يزال أمرا غير مؤكد. لكن من الواضح أن مكافحة المخدرات والحد من المشاكل ذات الصلة بالمخدرات هدف تحقيقه أيسر. ونعرف جميعا أن بلوغ هذا الهدف يستنفد كل الموارد السياسية والمالية التي بوسعنا أن نتحملها. ومملكة هولندا على أهبة الاستعداد للقيام بدورها وتطلع إلى العمل مع سائر الأعضاء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في هولندا.

أعطي الكلمة للأونرابل مايكل نالي، عضو البرلمان، نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة في بابوا غينيا الجديدة.

السيد نالي (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم بابوا غينيا الجديدة، حكومة وشعبا، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، بصفتكم رئيسا للدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة على إتاحة الفرصة للاستماع لصوت بابوا غينيا الجديدة بشأن مسألة المخدرات وإساءة استعمالها.

هذه مناسبة تاريخية حقا. فنحن لا نحتفل فحسب بالذكرى العاشرة لصياغة اتفاقية عام ١٩٨٨، التي شاركت فيها بابوا غينيا الجديدة مشاركة نشطة، بل إن جميع الدول الأعضاء للمرة الأولى في هذه القاعة تضم جهودها في إعلان سياسي لمجابهة إساءة استعمال المخدرات.

وقد شهد القرن العشرون تصدي المجتمع الدولي لهذه المشكلة الخطيرة. والآن لدى انتهاء هذا القرن وعشية الألفية الجديدة فإننا نلتزم بالعنصر الوحيد الذي كثيرا ما افتقدنا إليه وهو الإرادة السياسية اللازمة لنا لتتحد ونحل مشكلة هذه الآفة المحيقة بالجنس البشري المعاصر.

بلادنا يهدف خاصة إلى وقاية الشباب من الانزلاق إلى المشاكل المتصلة بإساءة استعمال المخدرات.

وقد أنشأنا مركز تدريب ناشطا ووضعنا مناهج للتدريب الأساسي على إسداء المشورة في مجال إساءة استعمال المخدرات والعلاج والتأهيل ونشر التوعية فيما يتصل بالمخدرات على نطاق المجتمعات المحلية. وهذا البرنامج سيتم توسيعه كطريقة لتعزيز التعاون الإقليمي.

إن المواعيد المستهدفة والاستراتيجيات الموضوعة في هذه الدورة الاستثنائية ليس من السهل بلوغها. لكن بابوا غينيا الجديدة في الوقت ذاته تتعهد بالالتزام الكامل بالعمل سوية مع المجتمع الدولي. وسمحوا لي أن أؤكد للجمعية العامة أن حكومتي ستترجم كلمات الإعلان السياسي إلى واقع من أجل الحاضر والمستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة في بابوا غينيا الجديدة.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد بيتر بويادييف وزير الصحة في بلغاريا.

السيد بويادييف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): حكومة جمهورية بلغاريا تؤيد صيغة الوثائق التي ستعتمدها اليوم هذه الدورة الاستثنائية العشرون المثمرة للجمعية العامة، والتي تغطي طائفة واسعة من المشاكل في كفاح المجتمع الدولي بأسره ضد إساءة استعمال المخدرات. ونحن مقتنعون بأن الأهداف الأساسية للحرب ضد هذا التهديد والتحدي للبشرية سوف يتم تلبيتها لأن البلدان تحترم القرارات والقواعد التي تضعها لأنفسها.

والاستراتيجية الوطنية لبلغاريا في هذا الميدان تتفق وسياسة المجتمع العالمي. فهي تنبني على تنفيذ نهج تطبيقي تجاه هذه الظاهرة المتشعبة والمعقدة ويتصدى للمشكلة على الصعيد المحلي في كل حلقة من حلقات السلسلة ابتداء من الإنتاج ومرورا بالاتجار وانتهاء بالاستعمال وغسل الأموال. وظروف بلغاريا الخاصة تقتضي منا اتخاذ تدابير قمعية ضد هذا التهديد الأساسي ألا وهو الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات وتحويل جزء من هذه التجارة إلى السوق المحلي.

البرلمان، صيغ بمساعدة خبراء الأمم المتحدة، لوضع هذه المواد تحت المراقبة الوطنية والدولية. وبابوا غينيا الجديدة أحد الموقعين على اتفاقية عام ١٩٦١ وتعديلها الذي ترتب ادخاله في اتفاقية عام ١٩٧١. وعند إقرار مشروع القانون الخاص بالمواد الخاضعة للمراقبة نتوقع أن ننضم إلى الدول التي صادقت على اتفاقية عام ١٩٨٨.

ويرحب وفدي بحقيقة أن هذه الدورة الاستثنائية ستنظر على سبيل الأولوية في شواغلنا المتصلة بغسل الأموال الذي يعتبر خطرا على منطقة جنوب المحيط الهادئ. ويتضمن تشريعنا الجديد أحكاما لمعالجة هذا الجانب وكذلك تدابير لتعزيز التعاون القضائي.

إن العديد من الأساليب التقليدية لخفض توريد المخدرات أخفق إلى حد ما في بلدان كثيرة كما أخفق في بلادنا. وهذا لا يعني أن خفض العرض ينبغي التخلي عنه، بل على النقيض من ذلك، إن مشروع القانون المقترح سيعزز هيئات إنفاذ القانون في هذا العمل بالنص على تدابير مثل الشحن الخاضع للمراقبة. لكننا نشعر بالامتنان لأن النهوض بمشاريع التنمية البديلة يحظى بالبحث والاعتراف كأسلوب لخفض العرض.

إن خطر المخدرات أخذ في الانتشار بسرعة ليس فقط بسبب الضعف البشري بل كذلك لأن الإرهابيين والجريمة المنظمة يقومون بترويجها. وعلى هذا الأساس تدرك بابوا غينيا الجديدة أننا نتعامل مع قوى متنفذة لا يمكن لبلد أن يأمل في احتواء المشكلة بمفرده.

ولهذا فإننا نحتاج إلى مزيد من المساعدة الدولية ونؤيد بقوة الدعوة الموجهة إلى المؤسسات المالية للالتزام بشراكة ناشطة مع الدول الأعضاء، لا سيما مع الدول التي ترزح تحت قيود مالية شديدة، مما يمكننا من حيابة الموارد الضرورية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات. ومن المنطقي بالنسبة للذين يرغبون في الاستثمار في البلدان النامية أن يساعدوا تلك الحكومات على التقليل من أكبر عقبة تعترض التنمية الاقتصادية ألا وهي الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها.

وبابوا غينيا الجديدة ملتزمة بدور قيادي في منطقة أوقيانوسيا. وقد بدأنا برنامج توعية واسع النطاق في

والمجتمعات المحلية والجامعات والأسر والأفراد. ولهذا السبب هناك ١٧ مؤسسة ممثلة في المجلس الوطني لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بالمخدرات.

إن الوقت الذي انقضى منذ الدورة الاستثنائية السابعة عشرة المكرسة لمكافحة المخدرات أقتنع المجتمع الدولي بأن بوسعه أن يكسب الحرب ويحول دون تدهور المشاكل ذات الصلة بالمخدرات. فالجريمة المنظمة لا تعرف حدود الدول أو المعايير الأخلاقية. فلنوضح أننا يمكن أن نصبح منظمين وحاسمين وعازمين في كفاحنا ضدها.

ونأمل أن تكون هذه الدورة للجمعية العامة نقطة تحول يأخذ فيها المجتمع الدولي باستراتيجية للقتال لكسب الحرب بأكملها بدلا من استراتيجيته في الكفاح لكسب معارك منعزلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الصحة في بلغاريا على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد وونغ كان سنغ، وزير الشؤون الداخلية في سنغافورة.

السيد وونغ (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بينما نقف على عتبة ألفية جديدة، نواجه خصما قديما. فقبل أكثر من ٣٠ سنة، استرعت الأمم المتحدة الانتباه إلى خطر المخدرات وآثاره الرهيبة إذا لم يكبح جماحه. لقد اعتمدت ثلاث اتفاقيات منفصلة في غضون ثلاثة عقود، لكن بظهور التعاملات غير النقدية والاتصالات الحديثة، زاد زيادة كبيرة الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها. ويظل خطر المخدرات أحد الشواغل العالمية الأكثر إلحاحا في عصرنا.

لا يوجد بلد، سواء كان متقدم النمو أو ناميا، استطاع أن ينجو بنفسه من هذه الآفة. إن الكفاح ضد مشكلة المخدرات العالمية كفاح مشترك ومسؤولية مشتركة تتطلب التزام جميع الدول. ومهمتنا لن تكون سهلة. لكنها معركة لا يسعنا أن نخسرها. وفي هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ينبغي أن نكرس أنفسنا للجهود الدولية لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وينبغي أن تتوفر لدينا

وهذه الأولوية انعكاس للمركز الجغرافي السياسي لبلد يقع على طريق عبور هام، وتجسيد لعزمنا على تحقيق أكبر قدر من الفعالية في حملتنا لمكافحة المخدرات. وليس من قبيل المصادفة أن الجمارك البلغارية تضبط، سنة بعد سنة، كميات كبيرة من المخدرات والسلائف. وقد أدى العمل النشط للمسؤولين عن إنفاذ القانون وبقظتهم في الأشهر الأخيرة إلى القضاء على مختبرات صغيرة وعلسى مصنع غير مشروع لصنع الأمفيتامينات في بلغاريا في المراحل الأولى من أنشطتها الإجرامية.

وتبذل الجهود على الصعيد الوطني لخفض الطلب عن طريق حملة علاقات عامة واسعة الانتشار وموقف حازم ضد المخدرات والأنشطة غير المشروعة المرتبطة بها. وفي الوقت ذاته، أنشئت في البلد شبكة للعلاج الطبي المهني وإعادة تأهيل المدمنين. ولأسباب إنسانية، نحاول توسيع البرامج التي تسمح لنا بحصر المخاطر وتقليل الأضرار والرقابة على الحصول على المخدرات في الحالات التي لا يمكن فيها منع استخدامها.

وفي معرض مكافحة المخدرات، كانت هذه السنة مثمرة على نحو خاص بالنسبة للمنظمة العالمية وبلغاريا.

فقد تمت صياغة قانون وطني بشأن المخدرات وفقا للقواعد والمعايير الدولية يشمل عدة جوانب. وهذا القانون سيعتمد بصيغته النهائية عندما يصدر هذا المحفل قراراته الأخيرة. كما صيغ قانون جديد لمكافحة غسل الأموال وتم توسيع القدرة المؤسسية على تنفيذه المتشعب. وبدأت الأعمال التحضيرية لسن تشريع حديث لمناهضة الفساد.

والاستراتيجية الوطنية الجديدة في الكفاح ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها تهدف بشكل قاطع إلى تعزيز المؤسسات الوطنية وقواعدها المادية وإلى تعزيز تعاون دولي منظم وواسع في هذا المجال. وتشارك بلغاريا بشكل ناشط قدر الإمكان في إنشاء آلية تعاون دون إقليمية في الكفاح ضد نقل المخدرات على طول طريق البلقان.

ونحن ندرك أن أهداف الاستراتيجية الوطنية البلغارية لا يمكن أن تتحقق بغير العمل الواسع والتعاون الفعال بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات المدنية

في هذا الصدد، الإعلان المشترك للبلدان الموقعة على مذكرة التفاهم لعام ١٩٩٣ بشأن مراقبة المخدرات.

وغسل الأموال نتيجة أخرى من نتائج مشكلة المخدرات. فإقامة وسائل اتصالات وهايكل مالية متطورة على نطاق العالم وفر لتجارة المخدرات سبلا فعالة لإضفاء المشروعية على حصيلتهم من تجارة المخدرات. وقد عملت سنغافورة بوصفها عضوا في فرقة العمل المعنية بالأموال المالية، مع بلدان أخرى لمكافحة غسل الأموال على الصعيد الدولي. كما وضعنا تشريعات للتصدي لهذه المشكلة وترتيبات للتعاون القضائي في مسائل المخدرات. ونحن ملتزمون بالعمل الوثيق مع الدول الأخرى الأعضاء ومع فرقة العمل لمنع المتاجرين من تحقيق أرباح من أنشطتهم غير القانونية.

وسنغافورة ملتزمة التزاما شديدا بمكافحة المخدرات. وتتعامل بجدية مع مشكلة المخدرات لأن موقعنا الجغرافي يجعلنا في خطر دائم من استخدام بلدنا كنقطة لنقل الشحنات لأغراض الاتجار بالمخدرات. وقد نجحنا في احتواء مشكلة المخدرات من خلال تشريعات صارمة لمكافحة المخدرات والتنفيذ الفعال لإجراءات مناهضة إساءة استعمال المخدرات. فالقوانين الرادعة المتشددة التي وضعناها معروفة جيدا. ويعامل المذنبون في مجال المخدرات بنفس الشدة سواء كانوا من مواطني سنغافورة أو من الأجانب. وقمنا، في الوقت نفسه، بجهود شديدة في مجال الإنفاذ لإبقاء الضوابط والحواجز فيما يتصل بإمدادات المخدرات إلى سنغافورة. وقمنا بتقديم المساعدة إلى وكالات الإنفاذ الأخرى في مجال المخدرات والتعاون معها، وسنواصل القيام بذلك كجزء من مساهمتنا في جهود المراقبة الدولية للمخدرات.

ووضعت سنغافورة أيضا برنامجا وقائيا فعالا للتحقيق في مجال المخدرات. وفي هذا الصدد، أدت المشاركة القوية بين حكومة سنغافورة ومنظماتنا المجتمعية وغير الحكومية ومجموعات المساعدة الذاتية إلى المساعدة على إيجاد توافق وطني في الآراء إزاء عدم التساهل المطلق في إساءة استعمال المخدرات. فقد تعلمت كل منظمة من تجارب المنظمات المختلفة الأخرى ووضعت برامج وقائية أفضل ونظمت مزيدا من أنشطة الوقاية من المخدرات. وبالرغم من مضي وقت طويل قبل تحقيق نتائج، أدت هذه الجهود بالفعل إلى نتائج مشجعة.

الإرادة السياسية الجماعية لاتخاذ تدابير شديدة ولتخليص أنفسنا من هذا الخطر.

وعن طريق منظومة الأمم المتحدة، ينبغي أن نظور استراتيجيات دولية ذات توجه عملي للرقابة على السلائف الكيميائية التي تستخدم في الصنع غير المشروع للمخدرات. وينبغي اتخاذ تدابير من أجل إبادة المحاصيل غير المشروعة أو تقليلها قليلا كبيرا وتشجيع برامج التنمية البديلة. بيد أن استئصال العرض على المخدرات لا يكفي لمعالجة مشكلة المخدرات العالمية. إذ ينبغي علينا أن نخفض الطلب على المخدرات. ولا يمكن القيام بهذا إلا عن طريق تنفيذ تدابير تؤكد على الردع وإعادة التأهيل وعن طريق برامج للتوعية الوقائية.

وليس بإمكان الحكومات وحدها أن تتصدى لمشكلة المخدرات بصورة فعالة. وإن دور المجتمع المحلي جزء لا يتجزأ من الحرب على المخدرات. وتؤثر مشكلة المخدرات تأثيرا مباشرا على الأسر والمجتمعات المحلية. وهي تقوض الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل مجتمع. ولذلك فإن الآثار المدمرة لإساءة استعمال المخدرات والمشاكل الاجتماعية الناشئة عنها لا ينبغي التغاضي عنها. فهنا يستطيع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يؤدي دورا استشاريا قويا، ذلك أن البرنامج لديه القدرة على التكيف للظروف المحلية وتتوفر له مجموعة متنوعة واسعة النطاق من المنهجيات والممارسات المثلى التي تم تطويرها في إطار مشاريع رائدة في جميع أنحاء العالم.

وأنشأت الأمم المتحدة كذلك لجنة للمخدرات وهيئة دولية لمراقبة المخدرات. وقد حان الوقت لتعزز دورهما بتحسين التعاون بين الأجهزة القضائية ووكالات إنفاذ القوانين لدينا. فمن خلال توثيق الاتصالات، نستطيع تيسير تبادل المعلومات وصولا إلى تحديد وتجميد عائدات الجريمة وضبطها والاستيلاء عليها. كما يستطيع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات القيام بدور في تشجيع مزيد من التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. فالمنظمات الإجرامية تستغل الحدود بين مختلف النظم القانونية والقضائية والحقائق الاجتماعية والاقتصادية استغلالا كاملا. ويمكننا، من خلال زيادة التعاون الدولي والإقليمي أن نمنع هذه المجموعات من استغلال نظمنا القانونية والقضائية. وتؤيد سنغافورة،

السيد تاباكارو (مولدوفا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لا شك أن إنتاج المخدرات وبيعها واستهلاكها يؤثر تأثيرا مدمرا على المجتمع برمته وكذلك على الأفراد. ومن الواضح بالمثل أن المخدرات أصبحت مشكلة خطيرة بالنسبة لمعظم بلدان العالم. وهذا البعد عبر الوطني للمشكلة أدى إلى الاعتراف بأن المعركة على المخدرات لا تكون فعالة إلا من خلال التعاون الوثيق بين الدول جميعها.

لقد قامت الأمم المتحدة، طيلة عدة سنوات، بدور المنسق الرئيسي للجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة على الصعيد العالمي، ورغم أننا على مسافة بعيدة من الإلغاء الكامل لمسألة المخدرات من جدول أعمال الأمم المتحدة، يجب أن نسلم بأن الأمم المتحدة ساهمت مساهمة ملحوظة في تحقيق بعض أوجه النجاح في عدد من البلدان والمناطق.

وفي الوقت نفسه، نرى أن الاقتراحات التي ستقدمها الدول الأعضاء والقرارات التي ستعتمدها في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ستساهم بشكل حاسم في تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات.

وتؤيد مولدوفا تماما مشروع الإعلان السياسي الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات الذي ترى أنه من أهم المبادرات المتخذة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات.

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن امتناننا لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ولمركز المراقبة الدولية للمخدرات على ما بذلاه من جهود في الأنشطة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية. وتقدير جمهورية مولدوفا تمام التقدير أنشطة هاتين الهيئتين اللتين أصدرتا عددا من القرارات المتعلقة بمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها وبيعها بصورة غير مشروعة، مع التشجيع على تنفيذ هذه القرارات.

إننا نهتم اهتماما بالغا بزيادة التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، أسوة بغيرنا من البلدان المستقلة حديثا التي تواجهها مشكلة المخدرات. فعدم وجود الهياكل المؤسسية المتخصصة المناسبة والموارد المالية الكافية يسبب مشاكل خطيرة للدول

على سبيل المثال، تقوم الشرطة ووكالات الإنفاذ في مجال المخدرات بعدد أقل من الاعتقالات رغم التشديد في الإنفاذ. ففي عام ١٩٩٤، اعتقل ما يقرب من ٦١٦٠ شخصا بينما شهدنا انخفاضا نسبته ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٧ إذ بلغ عدد المعتقلين ٤٧٥٠ شخصا. ويجري الإبلاغ عن عدد أقل من حالات الانتكاس إذ بلغت نسبة هؤلاء ٦٦ في المائة في عام ١٩٩٧، مقارنة بنسبة ٨١ في المائة في عام ١٩٩٤. وجرى اعتقال عدد أقل من المدمنين الجدد: بلغ عددهم ١١٣٠ شخصا مقارنة بـ ١٤٢٠ شخصا في عام ١٩٩٦. لقد تم التحكم في مشكلة المخدرات بدرجة كبيرة في سنغافورة.

إن نجاح المجتمع الدولي في مكافحة مشكلة المخدرات يتوقف على التزامنا الجماعي المتواصل. ويجب أن تواصل فرادى الحكومات جهودها حتى النهاية إذا أريد للعمل الدولي أن يحقق نتائج إيجابية ودائمة. إن حالة مكافحة المخدرات مستمرة في التغيير بغير هوادة. وسنواجه دوما تحديات جديدة في هذه المشكلة، سواء في تغير أنماط إنتاج المخدرات أو الاتجار بها أو إساءة استعمالها.

لذلك، فإن الأمم المتحدة ووكالاتها يجب أن تقوم بدور محوري في الجهود الشاملة لمكافحة مشكلة المخدرات. إن نظام المعاهدات الدولية والمعايير والنظم الدولية المجسدة في قرارات الجمعية العامة وأعمال لجنة المخدرات توفر أساسا ونقطة مرجعية لا بديل لها في الجهود المبذولة للتغلب على مشكلة المخدرات العالمية.

وأمامنا فرصة فريدة هنا في نيويورك لتقييم الجهود الفردية والجماعية التي بذلها لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وعلينا عدم تبديد هذه الفرصة بالاكتفاء بالخطب الرنانة، بل دعونا نلتزم التزاما قويا بما نستطيع القيام به كمجتمع دولي للتوصل إلى حل لهذه المشكلة المشتركة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير داخلية سنغافورة على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيكولاي تاباكارو، وزير خارجية جمهورية مولدوفا.

بهذه المشكلة دفعة لتحسين الإطار القانوني في هذا المضمار.

وقد وضعت جمهورية مولدوفا إطارا للتعاون الثنائي، بالإضافة الى التدابير المتخذة على الصعيد الوطني. فوقّعنا على عدد من الاتفاقات الحكومية الدولية مع البلدان في منطقتنا. وستتخذ جمهورية مولدوفا إجراءات حازمة لمكافحة ظاهرة المخدرات بجميع مظاهرها، استنادا الى القرارات المعتمدة في هذه الدورة.

ختاما، أود أن أعرب عن أملنا في أن يكون التعاون الوثيق بين الأمم خطوة هامة في توطيد مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها وبيعها بشكل غير مشروع.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير خارجية جمهورية مولدوفا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد لوك فريدن وزير العدل في لكسمبرغ.

السيد فريدون (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن دوقية لكسمبرغ تعلق أهمية كبيرة على مكافحة المخدرات. فقد سقط عدد كبير من الرجال والنساء في مجتمعاتنا ضحية لهذه الآفة التي تطورت بسرعة لم يسبق لها مثيل خلال العقود القليلة الماضية. وترى حكومة لكسمبرغ أنه لا بد من تنسيق سياسات مراقبة المخدرات، قدر المستطاع، على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالعرض والطلب.

إن مشاريع القرارات التي سيطلب إلينا اعتمادها هنا تمثل طفرة نوعية الى الامام. بل إن هذه أول مرة يتم فيها التعهد بالتزامات بهذا الحجم تتناول خفض العرض والطلب في مكافحة المخدرات على نطاق عالمي.

وتؤيد لكسمبرغ هذه الالتزامات دون تحفظ. وأود في هذا الصدد أن أشير الى البيان الذي أدلى به، يوم الاثنين، السيد جون بريسكوت، نائب رئيس وزراء المملكة المتحدة، الذي تكلم نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وهذا البيان يؤيده بلدي بوضوح.

المستقلة حديثا في مجال تنفيذ برامج التعليم والعلاج والتأهيل. وتتطلب هذه الحالة البدء في عدة مشاريع للمساعدة في المجالات التي يهتم بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى. ولذلك نأمل أن تنظر الهياكل الدولية المختصة في المشاكل الخاصة بهذه المجموعة من البلدان عند تخطيط أنشطتها المقبلة في هذه المنطقة.

وعلى الرغم من أن مشاكل المخدرات في بلدي ليست كبيرة مثل المشاكل التي تواجهها بلدان أخرى في منطقتنا، فإنها ناتجة أساسا عن موقع مولدوفا الجغرافي على "طريق البلقان"، وهو طريق المرور العابر غير المشروع للمخدرات.

ومن المعروف جيدا أن هذه الظاهرة السلبية تزدهر بسبب ظروف معينة، منها مناطق النزاع التي أنشأتها الحركات الانفصالية. وجمهورية مولدوفا ليست مستثناة من هذه القاعدة، للأسف. وأود أن أشير هنا الى المنطقة الشرقية من بلدي، وهي خارج نطاق سيطرة السلطات الدستورية لجمهورية مولدوفا، وتهيئ الأحوال المؤاتية للاضطلاع بالأنشطة غير المشروعة. وهذه الأنشطة تعرض سيادة ووحدة البلد للخطر، بل تهيئ الظروف المؤاتية للاتجار بالمخدرات والأسلحة ولغسل الأموال أيضا.

إن ما تنطوي عليه هذه الحالة الخاصة، التي تعرض الأمن الإقليمي للخطر، من احتمالات زعزعة الاستقرار، تخلق أيضا مشاكل للبلدان الأخرى. ولذلك نرى أن الإجراءات المشتركة التي تقوم بها بلدان المنطقة بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، هي التي تستطيع وحدها الحيلولة دون تحويل هذه المنطقة الى مركز للاتجار بالمخدرات والأسلحة. وبالتالي، نرى أن التوصل الى تسوية قانونية للحالة في الجزء الشرقي من البلد سيكون له أثر إيجابي على الحالة السائدة في المنطقة.

ويبذل بلدي جهودا كبيرة في مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها وبيعها. فقد اتخذنا مجموعة من القوانين لمراقبة المخدرات، في السنوات الأخيرة. وقد أعطى انضمام بلدي الى اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية

الاستيلاء عليها من أنشطة المخدرات. وقد قام صندوق مكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي أنشأته لكسمبرغ لتلقي العائدات التي يتم الاستيلاء عليها من أنشطة المخدرات وغسل الأموال، بدعم المشاريع المختلفة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في مناسبات عديدة. وقد مكن هذا الصندوق لكسمبرغ من اقتسام هذه العائدات مع البلدان الأخرى المشتركة في القضايا القانونية الدولية، في عدة مناسبات.

وتقدر لكسمبرغ الجهود المختلفة المبذولة من الأمم المتحدة لتطوير أنشطة مكافحة الزراعة غير المشروعة للمخدرات على نطاق العالم. وفي هذا السياق، نرحب بصورة خاصة بالأنشطة الواردة في خطة عمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وأنشطة السيد بينو أرلاشي، المدير التنفيذي.

ختاماً، تولي لكسمبرغ أهمية كبيرة لمسألة مكافحة غسل الأموال. ففي عام ١٩٨٩، اعتمدت لكسمبرغ التدابير التشريعية اللازمة لمنع إساءة استعمال القطاع المالي في غسل أموال الاتجار بالمخدرات. وقمنا، بعد ذلك بوقت قصير، بتكميل هذه التدابير بالتصديق على اتفاقية فيينا وبمطالبة الفنيين في القطاع المالي، بإبلاغ السلطات القانونية بأية عمليات مشبوهة.

وبالإضافة إلى الجهود الوطنية، شاركت لكسمبرغ مشاركة نشطة في أعمال الهيئات الدولية المختلفة، خاصة فرقة العمل المعنية بالأمر المالية التي كان بلدي عضواً مؤسساً لها. وأكدت فرقة العمل، في آخر تقييم أصدرته أن لكسمبرغ تمثل لـ ٤٠ توصية من توصيات فرقة العمل فيما يتعلق بغسل الأموال.

إن نتائج الجهود التي تبذلها لكسمبرغ في هذا المجال تبين أن الكفاح الفعال ضد آفة غسل الأموال المتأدية من تجارة المخدرات لا يتعارض مع السرية المهنية، خاصة في المجال المصرفي. ففي الكفاح ضد غسل الأموال، نجد أن سلطات التحقيق تجب السرية، سواء في سياق التحقيقات المحلية أو عند تنفيذ الطلبات الواردة من الخارج من أجل التعاون القضائي.

وستواصل حكومة لكسمبرغ تعاونها الكامل مع الأمم المتحدة ومع الدول الأخرى في شن معركة فعالة ضد المخدرات ومساعدة ضحاياها.

ونرحب بشكل خاص بالنهج المتوازن والمتكامل الذي جرى اختياره والذي يراعي الجوانب المختلفة العديدة لمشكلة المخدرات وكذلك ترابطها. وهذا النهج يستند، بالضرورة، إلى مبدأ المسؤولية المشتركة. ولئن كانت إبادة المحاصيل غير المشروعة جانباً أساسياً من أي استراتيجية دولية لمكافحة المخدرات، فإن تلك الاستراتيجية يجب أن تشمل إيجاد برامج التنمية البديلة في البلدان التي تنتج المخدرات.

غير أن لكسمبرغ تود أن تؤكد أن إنشاء وتنفيذ هذه البرامج لا بد أن يتم بالتعاون مع السكان المعنيين، وينبغي أن يحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ويجب أن توفر برامج التنمية المذكورة بدائل حقيقية ومستدامة للسكان المعنيين، لا أن تجبرهم فقط على إبادة كل زراعتهم من المخدرات.

ويجب أن تقوم حكوماتنا بجهود منهجية للوقاية لموازنة هذا الإجراء. ونأمل بوجه خاص أن تصبح المناهج التعليمية حول أخطار المخدرات إلزامية بالنسبة للدول لدى صياغة برامجها المدرسية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتلقى ضحايا المخدرات العلاج المناسب.

وستتوقف فعالية الكفاح ضد المخدرات، بدرجة كبيرة، على طبيعة التعاون الدولي. ويلزم تحقيق الاتساق في تشريعات مكافحة المخدرات على الصعيد العالمي وفي كل منطقة كذلك. ويجب أن يساهم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في ذلك. ويجب أن تستمر قوانيننا وسلطاتنا القانونية في الملاحقة القضائية للاتجار غير المشروع في المخدرات بجميع أنواعها بصرف النظر عن الفئة أو المنشأ الجغرافي.

فالإجراءات الدولية التي تراعي جميع هذه الاعتبارات هي التي ستكون فعالة دون غيرها. ولذلك تقوم حكومة لكسمبرغ بدور نشط في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في هذا المجال.

وفيما يتصل بالأمم المتحدة، أود أو أؤكد أن لكسمبرغ واحدة من البلدان القليلة التي طبقت الفقرة ٥ من المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، التي توصي بتمويل الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات باستخدام العائدات التي يتم

وعلى ضوء التطور الخطير في الحالة، علينا أن نجري، دون إبطاء، دراسة مستفيضة ومتعمقة لحالة المخدرات في أفريقيا. وهذه الدراسة تكتسب أهمية خاصة لأن أفريقيا ما زالت تفتقر إلى الوسائل السوقية والتكنولوجية والمالية المناسبة لمكافحة المخدرات، ونظرا لأنها تواجه قيودا موضوعية ترتبط بعدة أمور من بينها الحدود غير المحكمة بين دول القارة وتدهور الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في عدد من بلدانها.

وقد أدت هذه الحالة إلى قيام اجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في ياوندي، الكاميرون، في تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى اعتماد بيان سياسي وخطة عمل بشأن مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في أفريقيا.

وأدرجت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا مشكلة المخدرات ضمن أنشطتها، واعتمدت في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، قرارات بشأن هذا الموضوع، بناء على اقتراح من السنغال. وأنشئت وحدة لتنسيق مكافحة المخدرات في حزيران/يونيه ١٩٩٦، ضمن أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، عقدت اجتماع قمة في أبوجا، نيجيريا، في تموز/يوليه ١٩٩٧، اعتمد فيه بيان سياسي وخطة عمل دون إقليمية لمكافحة المخدرات واتفاقيتان للتعاون القضائي.

وهناك حاجة إلى تعزيز الاتساق الداخلي والخارجي بين مختلف استراتيجيات وتدابير مكافحة المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي والدولي، وإدماج برامج خفض الطلب في السياسات الصحية والاجتماعية لدولنا. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يكون العمل الدولي والوطني لمكافحة المخدرات مسؤولية الحكومات، حصرا. بل إنه يتطلب التعبئة الدائمة للرأي العام والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال السياسة، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص، و نقابات العمال والمنظمات النسائية والشبابية.

وتؤكد السنغال، مرة أخرى، رسميا، عزمها الثابت على المساعدة في الكفاح العالمي ضد آفة المخدرات، على جميع المستويات، وهي تفعل ذلك منذ نيلها الاستقلال في عام ١٩٦٠، إذ تدرك بوضوح أن موقعها

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير العدل في لكسمبرغ على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد عبد الرحمن سو، وزير تخطيط المدن والموئل في السنغال.

السيد سو (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مسألة المخدرات والمؤثرات العقلية أصبحت من الشواغل الدولية الرئيسية ونحن نقتررب من نهاية الألفية، ويرجع ذلك، في المقام الأول، إلى دور المخدرات الكبير في التجارة الدولية في الوقت الراهن. ويرجع ذلك أيضا إلى كون المخدرات بمثابة قنبلة زمنية اجتماعية تعرض للخطر بقاء المجتمعات والأسر، بما في ذلك أضعف أعضائها: الشباب. وتمثل المخدرات خطرا بسبب استعمال الاتصالات الحديثة، بما في ذلك الوسائل الالكترونية من جانب التجار الدوليين في القيام بأنشطتهم.

ولم يسلم بلد أو مجتمع من الآثار المدمرة للمخدرات؛ وتزداد تجارة المخدرات بسرعة فائقة، تمشيا مع سرعة العولمة. فإلى جانب الآثار الضارة المعروفة للمخدرات على الصحة البدنية والعقلية والأخلاقية، يجب أن نشدد على الصلات الخبيثة العديدة التي تنشئها المخدرات وتوطدها وتوسعها: صلات بالجريمة المنظمة الدولية وتهريب الأسلحة الصغيرة، والجماعات الإرهابية، والكيانات المالية والصناعية المستخدمة في غسل الأموال. ويلحق الإنتاج غير المشروع بالمخدرات أضرارا جسيمة بتنمية المحاصيل وتحقيق الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة، ويعرض للخطر الوحدة الوطنية للدول وأمنها.

وتحتل أفريقيا مكانا مركزيا في التجارة الدولية غير المشروعة للمخدرات. بل إن تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام ١٩٩٧ ذكر أن موانئ بحرية وجوية أفريقية عديدة أصبحت مواقع هامة للمرور العابر للكوكايين والهيروين. وعلاوة على ذلك، ما زالت أفريقيا من أهم موردي القنب وراتينج القنب الذي يباع في الأسواق غير الشرعية في أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، رغم عمليات الضبط الكبيرة التي جرت في السنوات الأخيرة والإجراءات النشطة المتخذة للقضاء على هذه المشكلة في نفس الفترة.

متحدا للقضاء الكامل على الزراعة غير المشروعة للنباتات التي تستخدم في صناعة المخدرات التي تعاني منها قارتنا معاناة شديدة، وعلى الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. ويجب أن تعمل بسرعة أيضا لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية الخاصة بغسل الأموال وتعزيز إجراءات تبادل المعلومات والتعاون، وعلى وجه التحديد، التعاون القضائي.

هذه هي رسالة السنغال: وهي رسالة أمل في أن تساعدنا القرارات المتخذة في هذه الدورة الاستثنائية في إحراز تقدم في كفاحنا المشترك ضد المخدرات، على نطاق العالم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير تخطيط المدن والموئل في السنغال على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة الأونرابل تواركي جون ديلايمير، وزير الجمارك ووزير الصحة المشارك في نيوزيلندا.

السيد ديلايمير (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولاً بالقول إن نيوزيلندا تسلم بأن استعمال المخدرات مشكلة دولية، وإننا على دراية تامة بمسؤوليتنا عن العمل مع البلدان الأخرى للتصدي لهذه المشكلة.

إننا نحاول وضع نهج شامل ومتوازن لمسألة الاستعمال غير المشروع للمخدرات. ونسعى إلى تقليل الأضرار المتصلة بالمخدرات إلى أدنى حد ممكن بمنع استعمال المخدرات في المقام الأول وبتخفيض الأضرار المتصلة بالمخدرات التي تحدث بالفعل. إن سياستنا الوطنية للمخدرات تؤكد الحاجة إلى إنفاذ القوانين بقوة وإلى رسائل يمكن تصديقها بشأن الأضرار المتصلة بالمخدرات وإلى خدمات صحية فعالة.

إن الجهود التي نبذلها من أجل تحقيق التوازن بين مراقبة العرض وخفض الطلب وإدارة مشاكل المخدرات ساعدتنا على تخفيض الأضرار المرتبطة بالمخدرات غير المشروعة في نيوزيلندا تخفيضاً ملحوظاً. وعلى سبيل المثال، حققنا زيادة ملحوظة في عدد الأشخاص الذين يتلقون علاج الميثادون. وحقق كثير من هؤلاء الأشخاص تخفيضاً في استعمالهم غير المشروع للمخدرات

الجغرافي الاستراتيجي كبلد مفتوح للعالم، بفضل هياكلها الأساسية الحديثة من الموانئ البحرية والجوية، يجعلها ميناء دخول محتمل للمتاجرين وموقع مرور عابر لهم. ولذلك، اعتمدنا قانوناً ضد استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في عام ١٩٦٣. وأنشأنا في عام ١٩٦٥ اللجنة الوطنية للمخدرات التي أصبحت الآن اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات، والتي لها أمانة دائمة وهي مسؤولة عن سياسة الحكومة في مجال مكافحة المخدرات.

لقد صدق بلدي على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨. واعتمد في عام ١٩٩٧ مدونة للمخدرات على أساس دراسة متعددة التخصصات؛ وهذه خطوة هامة في عملية تحقيق الاتساق في تشريعاتنا الوطنية لمكافحة المخدرات وتكييفها مع الظروف.

ووضعت السنغال، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات خطة عمل وطنية متفقا عليها لمكافحة استهلاك المخدرات والاتجار غير المشروع بها للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، بتكلفة تقدر بمبلغ ٤,٤ مليون دولار، واعتمدت السنغال الخطة. وتهدف هذه الخطة، التي ستمول جزئياً من الموارد الداخلية، إلى تحقيق عدة أمور، من بينها تعزيز القدرات الوطنية والإطار المؤسسي لمكافحة المخدرات، بصورة عامة، وتكثيف العمل الوقائي، والعناية بالمدمنين، وإعادة تنظيم خدمات الكبح وتعزيز هذه الخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، تحتل العناية بالمدمنين وضمان تثقيف الشباب في هذه المشكلة وتوعيتهم بها مكاناً هاماً في سياستنا الوطنية بفضل الجهود الفعالة التي يبذلها مركز جاك شيراك للإعلام والتوعية بأخطار المخدرات، الواقع في ثياروي بضواحي داكار، الممول من خلال برامج التعاون الفرنسية، وبفضل جهود منظمات غير حكومية أخرى عديدة، بدعم من السلطات والتعاون الدولي.

وتعرب حكومة السنغال عن امتنانها لجميع البلدان والمؤسسات الدولية الصديقة التي تمكنت بمساعدتهم، من تحقيق نجاح ملحوظ في مكافحة المخدرات. واليوم ينبغي، أكثر من أي وقت مضى، أن يعمل المجتمع الدولي

فإذا أردنا أن نتاح لنا الفرصة لإقناع شبابنا بأخطار استعمال المخدرات، علينا التصدي للنفاق الذي يشاهده الشباب عندما يقوم الكبار، بمن فيهم السياسيون وغيرهم من القادة المدنيين، بإساءة استعمال الكحول علنا وبشكل قانوني، ثم يتوجهون نحو الشباب لإصدار الأحكام عليهم لتعاطي الحشيش. إن هذا النوع من النفاق يؤدي إلى عدم مبالاة الشباب بما يقال، ولا يمكن، بالفعل، لومهم على ذلك.

وفي بلدان كثيرة نجد مبالغة في تمثيل السكان الأصليين في الإحصاءات الوطنية لمشاكل استعمال المخدرات. وهذا، للأسف، صحيح أيضا بالنسبة لقبائل الماوري، سكان نيوزيلندا الأصليين، الذين أنتمي إليهم. وأرى أنه يلزمنا بذل جهود أفضل لتمكين السكان الأصليين من تفهم كيف يمكنهم التحكم في العوامل التي تؤثر على صحتهم، مثل استعمال المخدرات، ويلزم أيضا تشجيعهم على المشاركة بشكل أكبر في جميع مستويات قطاع الصحة، ويجب أن تصبح الخدمات الصحية أكثر استجابة لاحتياجات السكان الأصليين. ففي مؤتمر شفاء النفوس المعني بالسكان الأصليين وإساءة استعمال المواد المخدرة، الذي عقد في نيوزيلندا، تحت رعاية منظمة الصحة العالمية، في وقت سابق من هذا العام، كان من المشجع الاستماع إلى عدد كبير من السكان الأصليين يقولون إن الوقت قد حان لتحمل المسؤولية عن أعمال الوقابة بين أبناء شعبهم، بدلا من انتظار قدوم الآخرين لتوفير الخدمات العلاجية عندما تصبح لدى عضو من أعضاء مجتمعهم المحلي مشكلة مخدرات. وهذه المسألة المتمثلة في إشراك السكان الأصليين في جهود مواجهة مشكلة المخدرات العالمية، فكرة سأعود بها إلى نيوزيلندا بالقول إن ما نحتاج إليه بوضوح هو تحسين الجهود في هذا المجال.

سأتكلم الآن بصفتي وزير الجمارك في بلدي، وأرى أن الجميع يسلم بضرورة تعزيز التعاون والتنسيق. ويؤسفني أن أقول إن سلطات إنفاذ القوانين في نيوزيلندا تجد، في كثير من الأحيان، أن عددا من الإدارات الأخرى غير ملتزم بتنفيذ هذه الأمور. ومن دواعي السخرية أننا نشاهد بصورة متزايدة إقامة الحواجز لإحباط هذه الأهداف في وقت تبدو فيه ضرورة الاتصال والتنسيق على الصعيد الدولي أشد من أي وقت مضى. ومن الأمور الحيوية أن تشعر جميع وكالات إنفاذ القانون بارتياح أكبر للعمل في محيط دولي.

والاستخدام المشترك لأبر الحقن، بل إنهم حققوا الاستقرار في أسرهم وحياتهم العملية، وتخفيفا في مشاركتهم في النشاط الإجرامي وتحسنا في حالتهم الصحية بصورة عامة. ومن أوجه النجاح الأخرى إدخال برنامج استبدال إبر الحقن منذ ما يقرب من عشر سنوات مما ساعد على الوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. والواقع أن نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في بلدنا، وهي تقل عن ١ في المائة بين الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، تعد من بين أقل النسب في العالم. وقد بدأنا ندرك الآن أهمية هذا البرنامج البسيط والرخيص نسبيا من حيث المساعدة على حماية الصحة العامة بين جميع سكان نيوزيلندا. وألاحظ أن هناك من يعارض بشدة برامج الميثادون واستبدال إبر الحقن. والإجابة، بالنسبة لي، هي "أنها تحقق نتائج"، وهي أفضل إجابة على هؤلاء النقاد، الذين أشك أنهم يريدون أن نسير كالعميان في الطريق نحو "الحرب على المخدرات"، وهي فلسفة يرى كثيرون أنها لم تحقق نتائج.

وأود هنا أن أذكر بإيجاز مجموعتين من سكان نيوزيلندا أشعر أنه لم يجر تركيز الاهتمام عليهما بشكل كاف. ومن الوسائل القوية التي سأحملها معي من هذه الدورة الاستثنائية ضرورة أن نبلغ شبابنا بشكل أفضل، بوسائل قابلة للتصديق وفعالة، بأخطار استعمال أي نوع من المخدرات - بما في ذلك الكحول والسجائر.

قد يقول البعض إننا، بوصفنا القادة في بلداننا، لا ينبغي أن نشاهد ونحن نفضل أي شيء يفسر على أنه تفاض عن استعمال المخدرات، وإننا، بمجرد الكلام صراحة عن الأخطار النسبية لاستعمال المخدرات، نزيل بعضا من الرادع الاجتماعي لاستعمال المخدرات. غير أنني أرى أننا لا يمكننا أن نحتمي وراء الأخلاقيات أو أن نستمر في إخفاء رؤوسنا في الرمال. فالشبان يستعملون المخدرات غير المشروعة سواء شئنا أو أبينا، كآباء أو سياسيين. إن توفير المعلومات الصادقة والدقيقة عن القضايا المحيطة باستعمال المخدرات من الأساليب الرئيسية لتخفيف الأضرار المتصلة بالمخدرات، خاصة بالنسبة للشباب الذين قد تغويهم تجربة المخدرات بسبب ما سمعوه من قصص تقلل من الأخطار، أو ما شهدوه في وسائط الإعلام مما يضيف سحرا على استعمال المخدرات.

المجتمع، وانهيار اقتصادي وتقويض المؤسسات الديمقراطية، والفساد، والتخويف، والعنف والموت.

"فلنعقد العزم، في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، على أن تؤدي الكلمات إلى عمل، وأن يؤدي العمل إلى النجاح. إن إسائة استعمال المخدرات قبله موقوتة تدق في قلب حضارتنا. علينا أن نجد التدابير الكفيلة بالتصدي لها قبل أن تنفجر وتدمرنا" (A/S-17/PV.1، ص ٩ و ص ١٦ من النص الانكليزي).

وقد تم الكثير وتحقق الكثير منذ ذلك الوقت على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ففي عام ١٩٩٠، قامت حكومة غانا بسن قانون مراقبة المخدرات وتطبيقه، استجابة لخطورة مشكلة المخدرات في الداخل، وعملا بعزمنا على معالجة الجوانب الدولية لتلك المشكلة. وهذا القانون أكثر التشريعات شمولاً فيما يتعلق بالمخدرات. وهو يتضمن في أحكامه المبادئ الواردة في الموجز المتعدد التخصصات الموصى به من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإسائة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وقد أنشأ القانون مجلس مراقبة المخدرات بوصفه الوكالة الحكومية المركزية لتنسيق جميع المسائل المتصلة بالمخدرات، وقد جرم غسل الأموال وجميع الإيرادات من المخدرات.

ومنذ ما فتئت جهودنا في مجال الإنفاذ وكذلك جهودنا في مجالي التوعية والوقاية تحدث أثراً إيجابياً على مجتمعتنا. ولكن برنامجنا للعلاج والتأهيل لم يحقق النجاح الذي كنا ننشده وذلك، إلى حد كبير، بسبب الافتقار إلى البنى الأساسية والموارد المالية.

وتتوخى غانا الوفاء بالتزاماتها الدولية بإقامة علاقة عمل وثيقة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ونبذل جهوداً ناشطة ودؤوبة جداً من أجل التعاون دون الإقليمي ضمن سياق بروتوكولات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الاكواس) بشأن المساعدة المتبادلة في مجال الجريمة والمسائل الأخرى ذات الصلة.

وإن دراسة جميع التقارير المتوفرة من فريق الخبراء تبين بجلاء أن بارونات المخدرات والمتجرين بها بلغوا الذروة فيما يلحقونه من دمار، وأن أسواق المخدرات ما

ومن المهم بالمثل أن تشجع الحكومات هذه الوكالات على ذلك.

ختاماً، أود أن أقول إن قرار وضع بيان بشأن خفض الطلب يعتبر بالغ الأهمية. فهو يبين بوضوح الأهمية الدولية للتوصل إلى نهج متوازن إزاء سياسة المخدرات، حيث يعتبر الحد من العرض وخفض الطلب استراتيجيتين متساويتين ومتكاملتين. وتتطلع نيوزيلندا إلى التمكن من المساهمة في إعداد استراتيجيات عملية المنحى لخفض الطلب بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والوفود المهتمة الأخرى.

عند اختتام هذه الدورة الاستثنائية سنعود إلى بلادنا، كل على حدة. ولا أعتقد أننا نستطيع أن نشعر بالارتياح اعتقاداً منا بأننا توصلنا، بشكل ما، إلى حل لمشكلة المخدرات العالمية. إن التحدي الذي نواجهه الآن هو تحويل التزامنا إلى عمل، كأفراد أو بالتفاهم معاً.

وإنني أوافق على أننا، معاً "نستطيع القيام بذلك".

وأود أن أؤكد لهذا الاجتماع أن نيوزيلندا ستتحمل مسؤوليتها في مواجهة هذا التحدي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الجمارك ووزير الصحة المشارك في نيوزيلندا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للأونرابل نيبى أوكايجا أدامافيو، وزير داخلية غانا.

السيد أدامافيو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
في شباط/فبراير ١٩٩٠، عقدت هذه المنظمة دورة استثنائية للجمعية العامة لمواجهة خطر المخدرات إدراكاً منها لتزايد هذا الخطر. وفي تلك الدورة أدلى الأمين العام آنذاك ببيان رسمي هام أكد ما تمثله مشكلة المخدرات بكل أبعادها المدمرة. ودعوني أستعيد إلى ذاكرتنا ما قاله:

"نحن مجتمعون هنا اليوم استجابة للخطر الذي تمثله إسائة استعمال المخدرات. وعلينا ألا نستخف بهذا الخطر. إننا نتكلم عن مأس شخصية، وأضرار بالغة بالصحة، واختلالات في

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير داخلية غانا على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد نظير رشيد، وزير داخلية الأردن.

السيد نظير رشيد (الأردن): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أهنئكم على إدارتكم لأعمال هذه الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، كما أقدم الشكر لكافة الدول والمندوبين والمراقبين لحسبهم الدولي المتمثل في المشاركة في هذا الاجتماع. وهدفنا جميعا السعي الدؤوب في محاربة ومكافحة آفة المخدرات لدرء مجتمعاتنا أخطارها المتناهية.

إننا في المملكة الأردنية الهاشمية، إدراكا منا لخطورة هذه الآفة، أولينا اهتماما خاصا لمكافحتها، فاحتل هذا الموضوع مكان الصدارة في قائمة أولوياتنا. وكما تعلمون فإن الأردن لا يعتبر من البلدان المنتجة أو المستهلكة إلا أن موقعه الجغرافي المتوسط بين مناطق الإنتاج في الشمال والشرق من جهة وبين مناطق الاستهلاك في الجنوب والغرب من جهة أخرى ضاعف حجم مسؤولياته كصمام أمان وخط دفاع في وجه عمليات التهريب المتنامية، يضاف إلى ذلك طبيعة عمليات التهريب في المناطق المتسعة والوعرة المسالك في آن واحد.

فنحن نعمل كل ما نستطيع للحد من خطر هذا الوباء حماية لمواطنينا ومساعدة الجيران في حماية أنفسهم وحماية المجتمع الدولي من أخطارها سواء في مجال الوقاية أم في مجال ملاحقة عمليات التهريب. وقد كانت إجراءاتنا في هذه المجالات متفقة في جوهرها مع تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

وفي مجال الوقاية، هذا المجال الذي هو إحدى أهم سمات المجتمعات المتحضرة، فقد بدأت عمليات التوعية المختلفة لمختلف شرائح المجتمع حيث أن دولتي تعترف وتكبر تلك الأدوار التي تلعبها المؤسسات العامة والخاصة في سبيل رفع مستوى الوعي الثقافي لدى أبناء الشعب الأردني، سعيا وراء الحد من هذه المشكلة. فابتداء بوزارة التربية والتعليم التي ضمنت مناهجها ما يتناسب وعقلية الطلاب حول أخطار المخدرات ومرورا بوزارتي التعليم والتعليم العالي ووزارة الثقافة والشباب وانتهاء

زالت آخذة في الاتساع وأن كميات كبيرة من المخدرات تشحن وأن أموال المخدرات ما زالت تغسل حتى في مجالات حساسة من الاقتصاد العالمي.

وهذا الاتجاه يمكن أن يصبح كابوسا إذا لم يحابه بكل شدة. وهذا لا يقتضي فقط الإرادة السياسية اللازمة بل يقتضي أيضا توفير الموارد المالية المستدامة والسوقيات والخبرة في جميع الجوانب المتعددة الاختصاصات للحرب على المخدرات.

وعلينا أيضا أن نولسي اهتماما عاجلا للأبعاد الاقتصادية المزعجة لخطر المخدرات التي تقوض جهودنا بصورة كبيرة. إن عددا متعاظما من الشباب يغرون بدخول أنشطة المخدرات غير المشروعة كمسألة بقاء اقتصادي.

وغانا، مثل بلدان نامية كثيرة أخرى، أجرت إصلاحات اقتصادية لإعادة تنشيط اقتصادها. والتكيف الهيكلي، وإن كان ضروريا، يمكن أن تترتب عليه نتائج مؤلمة على المدى القصير بالنسبة للقطاعات المجتمعية الأكثر ضعفا، لا سيما الفقراء في الريف والحضر. وفوائد النمو الاقتصادي تستغرق وقتا حتى تنعكس في دخول هؤلاء الناس، ولهذا يسهل إغراؤهم بالتورط في زراعة المخدرات والإتجار بها ونقلها.

وأود أن أؤكد للجمعية أن غانا ما زالت ملتزمة بمكافحة المخدرات. غير أن من الضروري أن تدرك الأمم المتحدة، التي تكمن في أيديها السيطرة على الاقتصاد العالمي، أن الطريقة الأكثر فعالية لاحتواء تدفق المخدرات من البلدان الفقيرة تتمثل في دعم جهودنا من أجل إقامة اقتصادات مستدامة.

عندئذ وعندئذ فقط يمكن لتضافر جهودنا لمعالجة خطر المخدرات العالمي أن يؤتي نتائج مجدية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل رسميا امتنان غانا العميق لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وسائس المانحين، لا سيما حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا، على تشجيعهم ودعمهم لبرنامجنا لمكافحة المخدرات في بلدنا.

وحدات حرس الحدود التابعة للقوات المسلحة وإدارة الجمارك. لذا فقد عيّنت الحكومة بتزويد تلك الأجهزة بما تحتاجه من معدات وأدوات متطورة، بحسب قدرتها وإمكانياتها التي تتناسب مع طبيعة المشكلة، سيما وأن معظم مساحة الأردن صحراوية. وبذلك فهي تحتاج إلى معدات متطورة تتناسب وتلك الطبيعة. وقد ثبت لنا في الأردن، من خلال عمليات المسح الجوي، عدم وجود أية زراعات للمواد المخدرة. وكذلك لم تسجل لدى قاعدة المعلومات أية عملية تصنيعية.

أما في مجال مكافحة على الصعيد الدولي، فالمملكة الأردنية الهاشمية تقف دائما بجانب كل دولة شقيقة وصديقة، بحسب القدرة والإمكانات، خاصة فيما يتعلق بتمرير المعلومات وتبادلها. وهنا أؤكد على علاقة بلدي الوثيقة مع كل دول الجوار، وعلى الاتفاقيات الثنائية التي تجمعنا معها. وقد تجاوزنا في بعض المجالات حدود تلك الاتفاقيات خلال الواقع العملي للتعاون بين بلدي وغيرها من دول من الجوار فيما يتعلق بالإجراءات الشكلية في عمليات الضبط وتبادل التحقيقات والمعلومات.

ونحن في المملكة الأردنية الهاشمية دائما من المؤيدين للانضمام إلى الاتفاقات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تقليص حجم تلك المشكلة. وقد قامت المملكة الأردنية الهاشمية بالتوقيع والتصديق على هذه الاتفاقات وباشرت تنفيذ غالبيتها. كما تؤكد دعمنا لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات واستعدادنا للتعاون في كل مجال ممكن نحو تحقيق الغايات التي نسعى جميعا إليها.

ولا بد من التنويه بأن المملكة الأردنية الهاشمية تنفق سنويا جزءا كبيرا من موازنتها العامة في أعمال مبدئية للوقاية والمكافحة، حتى نتمكن من تحقيق تقدم مطرد في مجال القضاء على هذه الظاهرة. وقد نجحت أجهزتنا في خفض هذا النشاط الخطير إلى ٢٠ في المائة فقط عما كان عليه. ونناشد المجتمع الدولي وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات بأن يأخذ هذا الإنجاز الكبير بعين الاعتبار، وأن يمكننا من تنشيط وتحديث أدوات وإمكانيات المكافحة بالأجهزة الفعالة الكفيلة بإحكام الطوق على المهربين والمتعاملين بالمخدرات والذين يعملون بانتظام على تحديث وسائلهم. وهم الآن يملكون أحدث وسائل الاتصال والتنقل القادرة على العمل

بوزارة الإعلام تساندها دور الصحف والمجلات، فقد تكاتفت جهود تلك المؤسسات في توجيه مسار الشباب وتوعيتهم نحو مستقبل مشرق آمن بعيدا عن أخطار المواد المخدرة.

وهناك مرحلة أخرى يمكن أن تندرج تحت بند الوقاية تتمثل في معالجة المدمنين وتأهيل أصحاب السوابق منهم على اختلاف صورهم. فقد باشرت كل من وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة ببرامجها لإعداد وتأهيل وعلاج مثل هؤلاء الأشخاص، لمنحهم أفضل الفرص ليسلكوا سبيل الحياة الطبيعية وإعادة انخراطهم في مجتمعاتهم بعد أن يكونوا قد أدركوا تماما حجم ما افتقرته أيديهم وهول ذلك عليهم وعلى من حولهم.

وللعقيدة والروح دور هام بهذا الخصوص، فديننا الحنيف موقفه كغيره من الأديان السماوية يعد أحد أهم ركائز العمل الوقائي في بلدي. لذا فإن وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية قامت بإعداد الوعاظ والمرشدين الموزعين على مختلف المراكز في كل أنحاء بلدي لنشر الوعي حول أخطار المواد المخدرة وآثار التعامل فيها وصولا إلى مستقبل نظيف.

في مجال التشريع لم يكن السند القانوني جديدا على بلدي فمنذ نشأة الإمارة وفي أولى المواد القانونية كانت الإشارة إلى مكافحة المخدرات في قانون سنة ١٩٢٦ ليستمر هذا القانون بالتطور وتستمر مواده بالخضوع للتعديلات حتى صدر قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨، الذي منح حق العلاج لمدمني المخدرات ومنع عنهم العقاب في خطوة لتشجيعهم على الاعتراف أمام مجتمعهم بتلك الزلات. ومن جهة أخرى فقد شدد القانون على صور أخرى للتعامل بالمخدرات والمؤثرات العقلية كالاتجار غير المشروع والتعامل مع العصابات الدولية، حيث زاد من مدة العقوبة في بعض الصور وبحسب تطور الجريمة في الأردن.

كذلك فإن مواد هذا القانون تنص على مصادرة الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بهذه المواد. ولا يزال مشروع قانون غسيل الأموال تحت الدراسة.

ولا تقتصر عمليات المكافحة في بلدي على إدارة مكافحة المخدرات، بل تعتبر هذه المسؤولية ملقاة على عاتق مختلف أجهزة الدولة، تتصدرها قيادة البادية الملكية

وفي البلدان على المستوى الفردي، ينبغي أن يعمل برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن كثب مع الحكومات، بمبادرة من البرنامج أو بناء على طلب الحكومات، لوضع استراتيجيات وخطط وبرامج قطرية وتنفيذها لتخليص البلدان من المخدرات. وعندما نخلص جميع البلدان من المخدرات سنحصل على عالم بدون مخدرات. وهذا التعاون يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة، بما في ذلك العمل التشريعي وزيادة التعليم والبرامج الإعلامية، والمزيد من التدريب لتوفير الوسائل والمهارات لكل بلد من أجل كسب المعركة.

ثمة مشكلة رئيسية تواجه الكثير من الدول النامية الصغيرة فسي مكافحة المخدرات غير المشروعة، هي مشكلة تتعلق بتمويل المعركة. فالموارد المالية الشحيحة لدول مثل فيجي ينبغي أن تخصص لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر فيما بيننا. ونحن نحتاج إلى الحد الأقصى من المساعدة الإنمائية الرسمية بالمستوى الدولي المطلوب المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي لمساعدتنا في مكافحة المخدرات غير المشروعة. إن تجارة المخدرات تطورت إلى مشاريع تجارية غير مشروعة، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل غير المشروع. والدول النامية الصغيرة يمكنها أن تواجه تلك المشكلة عن طريق زيادة الاستثمار لتيسير التنمية الاقتصادية بتوسيع قطاع الأعمال والقطاع الصناعي.

والقضية الأساسية هي أن الناس يعملون في المخدرات على نحو غير مشروع لأنها نشاط مجز بالمقارنة مع القيمة النقدية لمحاصيل التصدير التي توصي بها الحكومة. ولذا سيتعين على الحكومة، من أجل عكس اتجاه الحالة، أن تهين بيئة يمكن فيها للتنمية الاقتصادية الوطنية، بما في ذلك توسيع الصناعة والتجارة، أن تكون كافية لتعويض عائد تجارة المخدرات والقضاء عليها. وعلينا أن نزود الشعب ببدائل تجارية مشروعة وبعمالة منتجة.

إن مخدر القنب، أو المرهوانة، يشكل جوهر مشكلة المخدرات غير المشروعة في فيجي وقد أصبح سببا أساسيا للمشاكل الاجتماعية في العقد الأخير. ومناخنا المداري يسمح بزراعة القنب في جميع أرجاء البلاد. وفي حين اقتصر استعماله في البداية على الاستخدام المحلي، فإن الأسواق في المناطق الحضرية أصبحت مجزية

ليلا بكفاءة عالية جدا تفوق في بعض الأحيان الإمكانيات المتوفرة لقواتنا المعنية بأعمال المطاردة والمكافحة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الداخلية في الأردن على بيانه.

أعطي الكلمة لسعادة السيد بوسيكي وكاليفو بوني، رئيس وفد فيجي.

السيد بوني (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في أية حرب أو معركة أو قتال، يتعين دائما، بعد الاشتباك مع العدو، تقييم الاستراتيجية والتكتيكات والخيارات لتحديد ما إذا كنا نسير نحو النصر أم أننا نوشك أن نخسر المعركة. ولذا فإن وفد بلادي يرى أن هذه الدورة الاستثنائية تأتي في الوقت المناسب تماما وتتيح فرصة فريدة لمجتمع الدول لإجراء هذا التقييم، ومن ثم يسرنا أن نشارك فيها.

إن معركة مكافحة إنتاج وتوزيع المخدرات اشتدت على الصعيد الدولي باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية منذ ١٠ سنوات تقريبا. وكانت قد سبقت هذه الاتفاقية الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١.

وفيجي طرف في هذه الاتفاقيات وملتزمة تماما بالجهود الدولية والإقليمية والوطنية لتخليص العالم من المخدرات وهي تشارك فيها بإخلاص.

وقد أسف وفدي مؤخرا إذ علمنا أن الإنتاج غير المشروع لخشخاش الأفيون قد ازداد بما يربو على ثلاثة أضعاف منذ عام ١٩٨٥، وأن الإنتاج غير المشروع للكوكا قد تضاعف في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٤، وأن إساءة استخدام المؤثرات العقلية مستمرة في التصاعد. وهذه البيانات، رغم أنها تدعو للقلق، ينبغي أن تحفزنا على المضي قدما بعزيمة وإصرار أكبر لعكس هذا الاتجاه.

وعلى المستويين الدولي والإقليمي، علينا أن نساعد الحكومات على التطبيق الكامل لأحكام معاهدات مراقبة المخدرات وتكثيف التعاون الدولي والإقليمي لمواصلة النضال، وعلينا أن نعيد النظر في استراتيجياتنا وتكتيكاتنا وأنشطتنا لمواجهة التحدي على نحو فعال.

كذلك تعي حكومتي أنه لتحقيق النجاح في الكفاح العالمي ضد المخدرات غير المشروعة، من الضروري وضع تشريع ييسر تسليم الهاربين، والمساعدة القانونية المتبادلة وإجراء المحاكمات في البلد المتضرر. ويسرني أن أعلن أن فيجي سنت قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية وقانون عائدات الجرائم، لتكملة قانون التسليم في بلدنا.

وختاماً، سيد عم وفدي تماماً اعتماد مشاريع القرارات الثلاثة - الإعلان السياسي، والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، و"التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد فيجي على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جاك لوي بواسون، رئيس وفد موناكو.

السيد بواسون (موناكو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تشارك سلطات موناكو، بصورة عامة، في الرأي القائل إنه لا يمكن كبح الخطر المتمثل في تجارة المخدرات الدولية وجميع الأنشطة الإجرامية المرتبطة بها إلا من خلال التعاون الدولي المتزايد القائم على العزم السياسي.

فالدول لديها الآن ما يلزم من صكوك قانونية ومؤسسات لمكافحة هذه الآفة. وعلينا الآن أن نوحّد جهودنا ونجمع خبراتنا، من أجل أن نوفر مجتمعا خاليا من المخدرات، للأجيال الناشئة بصورة خاصة.

لقد صدقت إمارة موناكو على جميع النصوص الدولية الخاصة بالمخدرات، وقامت، في عدة مناسبات، بتغيير قوانينها بشأن المخدرات لكي تتفق مع هذه الصكوك. وتم تجريم غسل الأموال منذ عام ١٩٨٥، وتوسيع نطاق هذه الجريمة وتنويعه وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨. وأضيف، في عام ١٩٩٢، مرسوم جنائي واسع النطاق يتعلق بغسل الممتلكات ورؤوس الأموال الآتية من مصادر غير مشروعة إلى قانون العقوبات. وهذه الأحكام تستهدف

للتجارة غير المشروعة بالمخدرات. ولا توجد دلالة كبيرة على وجود المخدرات القوية في فيجي.

وفي الحملة للقضاء على الزراعة غير المشروعة للمرهوارة في فيجي، نشطت الشرطة الفيجية في استئصالها وضبط المجرمين واعتقالهم. وتشير المعلومات المتاحة إلى ارتفاع مستوى الاتجار بالمرهوارة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية حيث يقوم به تجار المخدرات الذين يستخدمون السفن التجارية أو مراكب الصيد أو وسائل النقل العامة لجلب المخدرات إلى الأسواق.

ومما يسبب القلق لنا أنه منذ عام ١٩٩٠ كان أكثر من ٥٠ في المائة من مجرمي المخدرات يندرجون في الفئة العمرية بين سن السابعة عشرة والخامسة والعشرين.

واشترك أفراد قوات الشرطة لدينا حتى الآن في برامج تعليمية مشتركة نظمت مع وزارة التعليم في المدارس والقرى والمجموعات الكنسية وغيرها من التجمعات الأهلية بغية رفع درجة الوعي العام بأخطار استعمال المخدرات. وقد صممت البرامج الوقائية وبرامج التوعية بحيث تستهدف الشباب، نظرا لأدبهم، كما أشرنا سابقا، يشكلون أكثر من نصف مجرمي المخدرات في عام ١٩٩٧.

وأقرت حكومتنا بضرورة اتخاذ نهج شمولي لمكافحة شروخ المخدرات. وتحقيقا لهذا الغرض قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون لإنشاء مجلس استشاري معني بإساءة استعمال المخدرات يهدف إلى وضع برنامج شامل وموضوعي لمنع إساءة استعمال المخدرات والتعليم والبحث في ذلك المجال في فيجي. وتمثل ولاية المجلس في تشجيع وتعزيز ورعاية وتنسيق البحث في مجال استعمال الخمر وإساءة استعمال المواد التي تعرف بأنها تشمل الخمر؛ والمؤثرات العقلية أو المخدرات الطبية أو المخدرات غير المشروعة؛ والمواد الطيارة مثل البنزين وبعض المواد الفلوروكربونية؛ والاستيرويدات الابتنائية، فضلا عن المشاكل المرتبطة بهذه المواد في فيجي. وذلك بالإضافة إلى دور المجلس في مجال التعليم ونشر المعلومات وتجميع المعلومات والرصد.

التثقيف والوقاية من جهة والكبح وإعادة التأهيل من جهة أخرى.

لقد زاد تعاطسي المخدرات بغير هوادة خلال السنوات العشر الماضية. والكل متفق على ذلك. فإذا استطعنا الوصول إلى فهم أفضل لأسباب هذه الظاهرة المخيفة والمقلقة التي تجد تربة خصبة في قلق المجتمع المعاصر، وبالتالي تمكنا من مهاجمتها من منطلق أفضل، لاستطعنا التدخل بفعالية أكبر. فالفقر وعدم اليقين الاقتصادي وفقدان القيم التقليدية المكتسبة على مر العصور ربما تساهم في اليأس الذي يشعر به عدد متزايد من الشباب الهارب من الجنان المزيفة والألم في عالم شديد التقلب.

لذلك، فمن واجبنا أن نعيد الأمل إلى هذا الشباب المرتبك وأن نلتفت إليهم كما يحدث في رابطة "أيها الشباب، نحن ننصت" في موناكو؛ وكفالة العناية والتأهيل للمدمنين اليائسين، كما تفعل منظمات غير حكومية عديدة تستحق أن نحییها. فبالنسبة للعديد من هؤلاء الأشخاص، يمكن أن يلقي الأمل ضوءاً على مستقبل كان يبدو كئيبيًا في وقت من الأوقات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد موناكو على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون دي سارام، رئيس وفد سري لانكا.

السيد دي سارام (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الآراء التي أعرب عنها العديد من المتكلمين الموقرين الذين سبقوني في الكلام آراء يرى وفد سري لانكا، الذي أتشرف بالحديث نيابة عنه أمام هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، أنها تحظى بموافقتنا الصادقة.

لقد تم إنجاز الكثير - وأنجز الكثير بالفعل تحت رعاية الأمم المتحدة خلال السنوات الخمسين الماضية - للتصدي لموضوع إسءاءة استعمال المخدرات ومسائل العرض والطلب والصلوات ما بين العرض والطلب؛ غير أنه ما زال هناك ما هو أكثر من ذلك أمامنا، على ما يبدو.

ثمرة الجرائم الخطيرة التي ترتكب في سياق الجريمة المنظمة وخاصة الابتزاز والاختطاف والحبس غير القانوني والدعارة والاتجار بالأسلحة.

وجرى إتمام الأعمال التشريعية الخاصة بغسل الأموال، تنفيذًا للتوصيات الـ ٤٠ المقدمة من فرقة العمل المعنية بالأمور المالية التي أنشأتها في عام ١٩٨٩ البلدان السبعة الصناعية الكبرى. ويتحتم على المؤسسات المالية المشاركة في المعركة ضد غسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات أو أنشطة الجريمة المنظمة. وأنشئت دائرة للإعلام ولمراقبة التدفقات المالية، في إطار اتفاقات ثنائية مبرمة مع فرنسا للإشراف على تنفيذ هذه الأحكام. وممن الواضح أن صغر حجم إقليم موناكو يسهل تطبيق هذه التوصيات والرقابة الفعالة على تنفيذها.

وتساهم موناكو في أعمال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والإدمان، بوصفها عضوا مؤسسًا لهذه المنظمة.

وستواصل حكومة إمارة موناكو دعمها لجهود مكافحة المخدرات التي تضطلع بها الأمم المتحدة دون تحفظ، وهي تعرب عن ثقتها الكاملة في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات.

ومن المنتظر أن تعطي أحكام مشاريع القرارات الثلاثة المعدة للاعتماد في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة دفعة مجددة للكفاح المرير من أجل القضاء على النتائج المدمرة لإنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع - وهي أنشطة جنائية واسعة النطاق ذات أبعاد دولية.

ولن تكفل الإرادة السياسية المجددة في مكافحة هذه الآفة العالمية بالنجاح إلا من خلال تعزيز التعاون الدولي الفعال وذلك في المجال القانوني بالطبع، وأيضًا في مجال مراقبة السلائف والمخدرات الاصطناعية وخفض الطلب وبرامج وأنشطة التنمية البديلة. فيجب شن الكفاح المشترك ضد مشكلة المخدرات العالمية من خلال تقاسم المسؤولية بين الحكومات والمجتمع المدني، بصورة موضوعية وبنهج يحرص على تحقيق التوازن بين

المخدرات في مرافق غير جنائية حيثما يكون ذلك مناسباً.

كذلك طلب إليّ أن أعبر عن امتناننا الخالص لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على المشورة والمساعدة اللتين قدمتهما إلى سري لانكا في صياغة بيان سياستها الوطنية بشأن المخدرات وخطتها الأساسية لمكافحة المخدرات. وفي تنفيذ هذه الخطة نتطلع إلى المشورة والمساعدة المستمرتين لبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات.

يتضمن جدول أعمال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عدداً من البنود المتعلقة بالحد من عرض المخدرات وخفضه، بالإضافة إلى التدابير التي ينبغي اتخاذها ضد غسل المبالغ الهائلة التي يجنيها المنخرطون في الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وهذه المسائل ذات أهمية قصوى.

عاد الرئيس إلى تولي الرئاسة.

ويود وفد سري لانكا أن يطلب من هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أن تقوم بدراسة متأنية لظاهرة زحفت على العالم ربما خلال العقود الثلاثة المنصرمة، وأقصد الصلات الوثيقة التي غالباً ما تنشأ بين المنخرطين في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمنخرطين في الاتجار غير المشروع بالأسلحة وعمليات غسل الأموال القذرة، وفي تمويل أنشطة إجرامية أخرى بما في ذلك تمويل الإرهاب للإنساني متبلد الإحساس.

وأود في هذا الصدد أن أقرأ عليكم العبارات التالية التي وردت في تقرير الأمين العام الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن مقترحات بإصلاح الأمم المتحدة.

"تعرض سلطة الحكومات والمجتمع المدني بصورة متزايدة لتهديد شبكات الإجرام والمخدرات وغسل الأموال والإرهاب العاملة عبر الحدود الوطنية. ووصول الجماعات الإجرامية إلى تكنولوجيا المعلومات والأسلحة المتطورة وإلى مختلف الأدوات التي يعمل بها الاقتصاد السوقي العالمي يزيد إلى

سوف تقوم هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، قريباً، من خلال نهجها العالمي لمعالجة المشاكل الواسعة النطاق والمعقدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات، بالحث على اعتماد وتنفيذ مجموعة أخرى من البرامج المحددة، على الصعيدين الدولي والوطني، عملاً بالاستراتيجية العالمية وبرنامج العمل العالمي المعتمدين في دورات سابقة للجمعية العامة، خاصة في الدورة الاستثنائية السابعة عشرة، في عام ١٩٩٠.

هناك الكثير الذي يلزم القيام به في إطار التعاون الدولي على صعيد الترتيبات العالمية والأقليمية والإقليمية ودون الإقليمية والثنائية، الرسمية وغير الرسمية. ومن المهم جداً أن هناك الكثير الذي سيتعين علينا عمله في مساعينا على الصعيد الوطني والصعيد المحلي وصعيد الأسرة. وكما ذكر ممثل سانت لوسيا ببلاغة فائقة: نرجو أن تتطابق أعمالنا مع أقوالنا.

وفيما يتصل بالتعاون الدولي في جنوب آسيا، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأن سري لانكا ستتولى الشهر القادم رئاسة رابطة سبعة بلدان في جنوب آسيا - باكستان وبنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند - وأقصد رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المعروفة بـ "سارك". وسنلقي نظرة متأنية على موضوع إساءة استعمال المخدرات في المنطقة، وفقاً لاتفاقية المخدرات والمؤثرات العقلية التي اعتمدها "سارك" في سنة ١٩٩٠، وكذلك على ضوء نتائج هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بسري لانكا نفسها ومساعينا الوطنية، طلب إليّ المجلس الوطني لمكافحة العقاقير الخطيرة أن أبلغ هذه الجمعية بأن المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات الذي اعتمده الجمعية العامة في سنة ١٩٨٧ وبرنامج العمل العالمي الذي اعتمده الجمعية في سنة ١٩٩٠ كانا عوناً كبيراً لنا بإرشادنا في صياغة بياننا حول السياسة الوطنية العامة بشأن المخدرات، وفي إنشاء وتوسيع المؤسسات وفي ترسيخ واستكمال قوانين إساءة استعمال المخدرات في سري لانكا، من خلال سن التشريعات اللازمة واستحداث برامج محددة. وهذه البرامج تشمل علاج الاتكال على المخدرات في منشآت عامة وخاصة، والتأهيل، والتثقيف الوقائي، ووضع مدمني

ثمة عديد من العوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي ساهمت في مشكلة المخدرات. إذ أن البعض من شبابنا ينظرون إلى المتجرين بالمخدرات وموز عيها على أنهم قدوة إيجابية. وحكومة غرينادا تسعى بنشاط وبصورة حثيثة لجعل فرص الصناعة والزراعة وصيد الأسماك وغير ذلك من المشاريع التجارية أكثر إتاحة وأكثر جذابية لشبابنا. ونطلب من أصدقائنا مساعدتنا في هذه المساعي.

إن تقرير المكافحة الدولية للمخدرات الذي أعدته سفارة الولايات المتحدة في بربادوس عن الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ أثنى على اللجنة الوطنية لتجنب المخدرات في غرينادا لأن لديها تنظيماً قوياً وناشطاً، وإشراكها وكالات مثل الشرطة والجمارك. وستواصل غرينادا بذل كل جهد لخفض الطلب وتوعية أبناء شعبنا، الصغار والكبار على السواء، بآثار المخدرات غير المشروعة.

إن غرينادا عضو نشط في نظام الأمن الإقليمي، وهو مبادرة في منطقة شرق الكاريبي لتعزيز التعاون العسكري. كما أنها عضو في نظام معلومات الحركة البحرية، وهو مشروع تموله الولايات المتحدة. ويتيح هذا النظام لقوات خفر السواحل الإقليمية رصد السفن عندما تتحرك عبر منطقة شرق البحر الكاريبي. وتدعم حكومتي الرأي القائل بأن هناك حاجة إلى اتخاذ نهج عالمي جديد في مكافحتنا للمخدرات غير المشروعة. ولا بد للبلدان الصغيرة والكبيرة على السواء أن تلتزم بحلولاً لمشاكل العرض، والطلب، وغسل الأموال، والفساد، والعديد من العزل الاجتماعية التي تنجم عن استعمال المخدرات غير المشروعة.

في عامي ١٩٧١ و ١٩٨٨، انضمت حكومتي إلى اتفاقيتين من اتفاقيات الأمم المتحدة الأربع: هما اتفاقية عام ١٩٧١ للمؤثرات العقلية، واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وفي تموز/يوليه ١٩٨٧، وقَّعت حكومتنا غرينادا وجمهورية فنزويلا على اتفاق لمنع استهلاك المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بهما ومراقبتهما وقمعهما. ووقَّعتنا على معاهدات ومذكرات اتفاق إضافية مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرهما من البلدان المتقدمة النمو. وأصبحت غرينادا أيضاً عضواً في اللجنة الأمريكية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات خلال الدورة العادية السادسة والعشرين لمنظمة الدول الأمريكية.

حد بعيد من قوة هذه الجماعات ونفوذها، على نحو يهدد القانون والنظام والمؤسسات الاقتصادية والسياسية الشرعية". (A/51/950، الفقرة ١٤٣)

وأهني الأمين العام على كلمات التحذير هذه، وأهني الأمانة العامة على الصلة الوثيقة التي تقيمها بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومركز الأمم المتحدة لمنع الجريمة الدولية تحت القيادة الدينامية البارعة للسيد بينو أرلاتشي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد سري لانكا على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد روبرت ميليتي رئيس وفد غرينادا.

السيد ميليتي (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، على الطريقة الكفؤة الفعالة التي أدركتم بها هذه الدورة الاستثنائية. وحكومتي بذلت وستواصل بذل كل جهد محلياً وإقليمياً ودولياً من أجل استئصال الفقر وإنقاذ البلد من آفة المخدرات.

تبين البيانات البحثية أن هناك ارتباطاً مباشراً بين البطالة وإساءة استعمال المخدرات. والبيانات الإحصائية حديثة العهد التي قامت بجمعها اللجنة الوطنية لتجنب المخدرات في غرينادا تبين أن أكثرية الذين يعتقلون لجرائم تتصل بالمخدرات يعانون من البطالة أو العمالة الناقصة. ولهذا نرجو البلدان المتقدمة النمو مساعدة غرينادا في سعيها لاستئصال الفقر وذلك بتوفير مصادر مجددة للعمالة والتدريب للجميع، لا سيما الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و ٣٥.

وترى حكومتي أن برامج الاستئصال المستدامة لا بد أن تقتن بتوفير حوافز الدخل المنتظمة. وأحد مصادر الدخل في غرينادا يتمثل في برنامج للمشاريع الصغيرة، الذي يهدف إلى تشجيع روح الأعمال التجارية في القطاع الخاص في جميع أرجاء البلاد. ونود أن نشدد على أن برامج الاستئصال الناجحة لا بد أن تقتن بتوفير حوافز الدخل المنتظمة. وقد قطع برنامج المشاريع الصغيرة شوطاً كبيراً فسي تحسين مستويات معيشة الغريناديين لا سيما في المناطق الريفية.

السيد صالبييا (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب مالطة بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات. واليوم، نتيجة للتغيرات الكبيرة في التكنولوجيا، فضلا عن استحداث وسائل جديدة ومتقدمة للاتصالات والنقل، وجدت الجريمة المنظمة ما تعتبره أرضا خصبة لتوطيد أنشطتها القديمة غير المشروعة. ودون أدنى شك، أصبحت مشكلة المخدرات مشكلة عبر وطنية تهتم جميع الدول. ولا يسعنا إلا تأكيد أهمية تضافر الجهود للتصدي لهذه المسألة، التي أصبحت بلاء على المستويين الوطني والعالمي. ونعلم جميعا أن لا أحد يستطيع أن يدعي الحصانة من الآثار المنتشرة لمشكلة المخدرات، وهي ظاهرة تمثل خطرا ليس فقط على الأفراد والمجتمعات، بل أيضا على الأمن والاستقرار داخل الدول والمناطق. وقد ركز على ذلك السيد بينو أرلاتشي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، في خطابه أمام الدورة الحادية والأربعين للجنة المخدرات، حين ذكر أن:

"ليس هناك بلد أصغر من أن يؤبه له في هذه المشكلة. ولا توجد منطقة غير هامة. فالجميع، من ناس فرادى ومجتمعات، معرضون للآثار السلبية للمخدرات غير المشروعة".

ويشيد وفدي بالمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على ما أبداه من حماس ونشاط ونفاذ بصيرة في اضطلاعهم بمسؤولياته الجديدة وفي تصديده لمشكلة المخدرات.

وفيما يتعلق بمسألة التمويل اللازم للبرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات، يمكن الاستفادة أيضا من أحكام المادة ٥، الفقرة ٥ (ب) (١)، من اتفاقية فيينا لعام ١٩٨٨، بوصفها مصدرا لتمويل برامج مكافحة المخدرات والوقاية منها ومن أجل البرامج المنبثقة عن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، التي تحتاج إلى هذا التمويل أكثر من أي وقت مضى.

وترحب مالطة بقرار الأمين العام ضم مهام متصلة متعددة في مكتب واحد لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة، تحت قيادة السيد أرلاتشي. كما نرحب بتعيين الأمين العام لفريق من الخبراء الرفيعة المستوى لتنفيذ استعراض شامل لكيفية تطور جهود مكافحة المخدرات غير

وتنظر حكومتي إلى تجارة المخدرات بوصفها تجارة متعددة الأبعاد، نظرا لأنها تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والجغرافية والاجتماعية والقانونية والصحية والثقافية. ولهذا، يجب على البلدان المتقدمة النمو والنامية أن تضم جهودها في الاهتداء إلى حلول شاملة وعملية. وإن الحلول والاستراتيجيات التي سنضعها في هذه الدورة الاستثنائية ينبغي أن تتصدى لمشكلة المخدرات على جبهتين: جبهة المستخدمين وجبهة المنتجين.

إن استراتيجية حكومتي المتكاملة لخفض الطلب على المخدرات تركز على المجالات التالية: التعزيز المؤسسي عن طريق تدابير مثل سكرتارية تجنب المخدرات بوزارة التربية؛ وخفض الطلب، عن طريق وضع برامج بالاشتراك مع الشرطة والجمارك ووزارة التربية ووزارة الشؤون القانونية؛ وخفض العرض، عن طريق التفيتش على البضائع والركاب والمراقبة البحرية والبرية؛ والمعالجة والتأهيل عن طريق مركزي كارلتون هاوس وغراند باكوليت للتأهيل ومرافق أخرى؛ والأجهزة التشريعية والقانونية؛ والتعاون الدولي والتعاون بين الوكالات؛ والتنمية الاقتصادية والثقافية.

في عام ١٩٨٦ عيّنت الحكومة لجنة تجنب المخدرات لصياغة وتنفيذ سياسات لخفض الطلب على المخدرات. وينفذ كل من قوة شرطة غرينادا الملكية ووزارة التربية برامج لمكافحة إساءة استعمال المخدرات في المدارس الابتدائية في جميع أرجاء البلد.

إن مكافحة إنتاج المخدرات واستعمالها والاتجار بها ليس بالأمر السهل. بيد أن حكومة وشعب غرينادا وكاريباكو ومارتينيك الصغيرة على التزام تام ومطلق بهذه المعركة. ونأمل أن تسفر هذه الدورة الاستثنائية عن إقامة علاقة عمل أوثق بين الحكومات والوكالات الدولية والفئات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. ونحن على اقتناع بأن لا سبيل لإيجاد عالم خال من المخدرات إلا بالعمل معا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد غرينادا على بيانه.

أعطي الكلمة لسعادة السيد جورج صالبييا، رئيس وفد مالطة.

والمهات، والشباب، والأطفال. إضافة إلى ذلك، تدعم الحكومة أيضاً أوثق تعاون وتآزر ممكن وتسعى إلى تحقيقه مع جميع المنظمات الطوعية فسي إدارة برامج إعادة التأهيل. ولا يدخر أي جهد لضمان اعتبار المنظمات الطوعية بمثابة شركاء مساوين للمنظمات الحكومية.

وأعلنت تدابير جديدة في شباط/فبراير الماضي ستسمح باستحداث هياكل استراتيجية وإدارية للحصول على التنسيق اللازم في إدارة سياسة وطنية معنية بإساءة استعمال المخدرات والكحول. ولتلك الغاية، أنشئت لجنة تنسيق جديدة لمراقبة عمل الوكالات الحكومية والهيئات الطوعية، لرصد تنفيذ السياسة الوطنية المعنية بإساءة استعمال المواد ولإسداء النصح إلى الحكومة بشأن التغييرات في السياسة الاجتماعية.

وقد يكون موقع مالطة الجغرافي مغرباً على نحو استراتيجي للضالعين في الاتجار بالمخدرات. واستطعنا، من جانبنا، أن نُبقي على سيطرتنا على زمام الأمور. ولكن، لكي تحافظ مالطة على ذلك الزخم، فإنها تحتاج إلى المزيد من المساعدة التقنية، لا سيما في ميادين الرقابة، وتبادل المعلومات، والخدمات الاستشارية لتعزيز قدرتها على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، ينبغي التصدي لمشكلة المخدرات بطريقة مباشرة ومنسقة أكثر. إن الوقاية وخفض الطلب، ومراقبة العرض، وقمع الاتجار غير المشروع، ومعالجة الضحايا وتأهيلهم، هي مجالات أربعة لا يمكن تناول أي منها على انفراد. وجدير بالذكر أن مشروع الإعلان السياسي الذي سيعتمد في هذه الدورة الاستثنائية، يؤكد تحديداً ما لنا من عزم والتزام لا يتزعزعان في التغلب على مشكلة المخدرات العالمية عن طريق الاستراتيجيات المحلية والدولية لخفض كل من العرض غير المشروع للمخدرات والطلب عليها.

وتجدد مالطة تأييدها الكامل للجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات في العالم. ونعلن التزامنا التام ببلوغ مجتمع خال من المخدرات. ودون شك، يتمثل واجبنا الرئيسي في كفالة استمرار الجهود التي نبذلها وتوازنها وتضامها، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وقد نكون على أعتاب تحقيق نجاحات بارزة في مكافحة واحدة من أسوأ البلايا

المشروعة داخل منظومة الأمم المتحدة منذ إنشاء الجمعية العامة لبرنامج المراقبة في عام ١٩٩١.

إن مشروع الإعلان السياسي يدعو إلى إنشاء أو تعزيز الآليات الإقليمية أو دون الإقليمية التي تمكن المناطق والمناطق دون الإقليمية من تبادل الخبرات والخلاصات الناجمة عن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية. وفي هذا الصدد، تؤيد حكومة مالطة تماماً المبادرات التي اتخذت داخل عملية أوروبا - البحر الأبيض المتوسط، في كل من برشلونة وفاليتا، لمواصلة حوار وتعاون نشطين بشأن مكافحة الجريمة المنظمة وجميع جوانب تجارة المخدرات غير المشروعة.

وفي مالطة، كما في أغلبية البلدان، توجد مشكلة مخدرات حقيقية جداً. وأقرت حكومة مالطة بفداحة الحالة واتخذت، في معركتها التي تتسم بالعزم ضد تجار المخدرات، تدابير علاجية ملائمة لوضع استراتيجية مكثفة وشاملة تتمثل في جعل الإنفاذ أكثر فعالية وتحسين مراقبة موانئ الدخول، وتعديل القوانين بما يتسق مع الاتفاقيات الدولية، ووضع التدابير الوقائية، وتحسين هياكل العلاج والتأهيل والدعم الاجتماعي، والتعاون عن طريق الاتفاقات أو الترتيبات الثنائية أو المتعددة الأطراف، خاصة مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، لتحسين الهياكل الأساسية اللازمة للمراقبة الفعالة ومنع الاتجار غير المشروع عبر مالطة.

إن حكومة مالطة ملتزمة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بنشاط متزايد أبداً. وقد عدل قانون المخدرات الخطرة، وهو التشريع الأساسي، لينص على جملة أمور من بينها، عقوبة السجن المؤبد لعمليات الاتجار الخطيرة؛ وعقوبات السجن بعشر سنوات لحالات الاتجار الأخرى؛ وعقوبات السجن الإجبارية في حالات الاتجار، والزراعة، والاستيراد؛ ومصادرة أملاك التجار المدانين؛ وإجراء تحريات مالية سابقة للمحاكمات؛ وتجرير غسل الأموال؛ وزيادة التعاون الدولي في هذا الميدان.

إن القوانين التي تحكم رصد تجار المخدرات، ومصادرة أصولهم المالية والتدابير الأخرى لتعزيز عمليات الشرطة ضد الاتجار، يجري تعديلها لتلائم قوانين البلدان الأوروبية الحديثة. وفي الوقت نفسه، نفذت برامج وقائية لرفع درجة الوعي المناهض للمخدرات بين الآباء

متعلقة بالهيروين، إلى وجود مخدرات أشد خطرا تهدد أمتنا الآن.

إن مواجهة النمو السريع لأنشطة المخدرات غير المشروعة في بلدي والمساهمة في استراتيجية عالمية فعالة لمكافحة المخدرات هي مهام شاقة. ويتعين القيام بالكثير فيما يتعلق باستعراض وتعزيز القوانين والسياسات الوطنية الراهنة المعنية بالمخدرات، وتوفير التدريب المتخصص الكافي، وزيادة الوصول إلى المعدات الفعالة والملائمة، وإنشاء نظام للمعلومات يتسم بالكفاءة، وتعزيز استراتيجيات لخفض الطلب تقضي في آخر المطاف على سوق المخدرات. إن استعمال التكنولوجيا الحديثة والاتصالات الحديثة في الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال يجب مواجهته بأفراد مدربين تدريباً متخصصاً واستخدام صالات معلومات يعتمد عليها وأجهزة فعالة للكشف.

ورغم الصعوبات، نفذنا عدة مبادرات لمكافحة المخدرات. وتشعر شرطة جزر سليمان الملكية، على سبيل المثال، في حملة لمكافحة المخدرات غير المشروعة بتطوير وحدة المخدرات بها وتعزيز نظامها للحصول على المعلومات. علاوة على ذلك، بدأت حملة في شباط/فبراير من هذا العام لتنمية الدعم المجتمعي في مكافحة المخدرات غير المشروعة. ويجري تنظيم الأحاديث العامة والزيارات المدرسية لتنمية وعي وتعليم أساسيين بالمخدرات، وإن كان ذلك على نطاق صغير. وثمة حاجة لتوسيع تلك الأنشطة ومد نطاقها، خاصة في المجتمعات الريفية.

إضافة إلى ذلك، اقترح إنشاء لجنة معنية بحملات مكافحة المخدرات لتصميم الاستراتيجيات من أجل مراقبة المخدرات على نحو فعال في جزر سليمان. وستشمل هذه الهيئة مختلف قطاعات المجتمع المدني. وتجب الملاحظة أن الإشراك النشط لجميع قطاعات المجتمع المدني أمر أساسي ومتطلب أولي لأية استراتيجية عملية وقابلة للتنفيذ لمكافحة المخدرات، خاصة حينما يكون أحد الأهداف الرئيسية هو خفض الطلب على المخدرات بين الشباب.

ويقر وفدي تماماً بأن مشكلة المخدرات هي تحد عالمي معقد يتطلب حلاً عالمياً شاملاً على كل من جانبي العرض والطلب. ومن ثم، لا بد لجهودنا على المستوى

التي رزئت بها البشرية منذ ستين طويلة. ولن يغفر لنا أن نترك القرن العشرين محمليين بتركة من وعود لم نف بها.

إن المهام الماثلة أمامنا ليست سهلة. بيد أن معاناة ملايين الشباب عبر العالم، الذين تتهدد أرواحهم المخدرات، يجب أن تكون كافية لتوطيد عزمنا. والتزامنا هو دين علينا أمام أطفالنا وشبابنا وأمام الأجيال المقبلة، حتى يتسنى لهم أن ينعموا بحياة صحية في بيئة آمنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد مالطة على بيانه.

أعطي الكلمة لسعادة السيد ركس ستيفن هوروي، رئيس وفد جزر سليمان.

السيد هوروي (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن النمو السريع للجريمة الدولية يؤثر على جميع البلدان. إلا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل جزر سليمان، عرضة للخطر بوجه خاص نظراً لموقعنا الجغرافي وخصائصنا وقدراتنا المحدودة في مجالي المنع والإنفاذ. وينطبق ذلك خاصة على الاتجار بالمخدرات والعنف والجرائم المالية المتصلة به. علاوة على ذلك، تمثل مشكلة المخدرات والمشاكل المرتبطة بها تهديداً خطيراً لأمننا وللنسيج الاجتماعي والاقتصادي لمجتمعنا.

إن مشكلة المخدرات مصدر قلق شديد لجزر سليمان. ومن الواضح الآن أن المخدرات غير المشروعة تزرع محلياً وتستعمل على نطاق واسع. إن الكشف عن مخدرات غير مشروعة ومصادرتها منذ أواخر الثمانينيات، بما في ذلك اكتشاف ٢,٦ طن من القنب المضغوط في عام ١٩٨٩ في واحدة من جزرنا النائية، يؤكد وجود عمليات كبيرة للاتجار بالمخدرات عبر جزر سليمان. وفي غياب نظام فعال للمعلومات، يصعب كشف وتحديد مواطني جزر سليمان المشاركين في أعمال المخدرات غير المشروعة، ناهيك عن التجار الدوليين الذين يعبرون حدودنا. ورغم افتراضنا أن المخدرات تجلب إلى جزر سليمان بوسائل متعددة، تدل تقارير الجمارك والشرطة أنها تدخل بصفة رئيسية عن طريق البريد أو المطار الجوي الدولي الذي يخدم العاصمة. وعلاوة على ذلك، يشير اكتشاف زراعة شجيرات الكوكا في شباط/فبراير الماضي، فضلاً عن ثلاث حالات جديدة

الفعالة ستقطع شوطا كبيرا في السعي نحو الحد من مشكلة المخدرات. وستكون التكاليف باهظة بصورة أكبر، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا، لو تعاملت مع احتياجات السكان المدمنين على المخدرات بدلا من الشروع في وقت مبكر في استراتيجيات وقائية.

ويضم وفدي صوته إلى صوت المتكلمين السابقين في تكرار الإعراب عن الحاجة إلى اتخاذ نهج طويل الأمد وشمولي لتناول مشكلة المخدرات غير المشروعة. إن جزر سليمان بلد صغير وضعيف. وبلادنا لم تعد المكان الذي نسيه الزمن أو تجار المخدرات. فالخطر يتهدد كامل الأسرة - وهي أساس مجتمع جزر سليمان. ومع أن حكومتنا ملتزمة بجهود مكافحة المخدرات غير المشروعة، كذلك نحن على علم بضرورة التعاون الدولي.

ومن ثم ستمثل الحصيلة الملموسة لهذه الدورة الاستثنائية في أن تخرج بالتزام عالمي يساعد على كفاءة استدامة الهيكل الثقافي والأخلاقي لمجتمعاتنا ونحن ندخل الألفية الجديدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد جزر سليمان.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رولاند ي. كبوتسرا، رئيس وفد توغو.

السيد كبوتسرا (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم، سيدي، عن صادق تقدير وفد توغو للمهارة التي تديرون بها أعمالنا، وهو ما سيكفل بلا شك النجاح المرغوب لمداواتنا.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن ثنائي العميق للجنة المخدرات على العمل الممتاز الذي أنجزته في التحضير لهذه الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

إن توغو، التي يبلغ عدد سكانها ٤.٥ مليون نسمة، ويشكل الشباب دون الخامسة عشرة ٥٠ في المائة منهم والنساء ٥١.٣ في المائة، وضعت لنفسها مبادئ قائمة على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي تعمل بلا كلل لتعزيز تنميتها المتوائمة والمستدامة في سلم وأمان. وفي هذا السياق، عمدت توغو إلى إيلاء

الوطني أن تكمل وتدعم على المستويين الإقليمي والدولي. وقد شرعت مناطق ومناطق دون إقليمية متعددة في بعض تدابير مكافحة المخدرات واعتمدها، إلى جانب تنظيم حلقات العمل والحلقات الدراسية. وفي منطقتنا دون الإقليمية، على سبيل المثال، يركز إعلان هونيارالعام ١٩٩٢ على المساعدة في الصياغة القانونية، وتحسين قدرات موظفي الشرطة والجمارك الإقليميين في مجال إنفاذ قوانين المخدرات، والمساعدة في مجال التدريب وتبادل المعلومات. ولا بد من تعبئة موارد إضافية لتحسين أثر هذه المبادرات الإقليمية ولتشجيع وتيسير التعاون بين المناطق وبين الدول في جميع جوانب مكافحة المخدرات. وعلى وجه الخصوص، يؤيد وفدي التوصية بتكثيف التعاون الدولي في مجال الوقاية وإنفاذ القوانين والمحكمة.

وبدأت دول كثيرة أيضا في التصدي لمشكلة المخدرات عن طريق الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. بيد أن المصادقة على الاتفاقيات لا تجدي كثيرا إذا لم تتوفر الموارد والقدرة على تنفيذها، لا سيما في ضوء إلحاحية الرد الفعال والعاجل على التحديات الماثلة. ولمكافحة الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والأنشطة ذات الصلة مثل غسل الأموال، تحتاج البلدان النامية وأقل البلدان نموا، بما فيها بلدي، إلى مساعدة المجتمع الدولي خاصة فيما يتعلق بجمع المعلومات وتحليلها والكشف والمحكمة.

إلا أننا نرى أن واجب المجتمع الدولي الأول في مساعدة الدول الأصغر، مثل بلدي، هو مساعدتها على إنشاء شبكات معلومات ملائمة وكفالة المساعدة من أجل التدريب لتطوير جهودنا الوطنية إلى الحد الأقصى. وفي هذا الإطار، يؤيد وفدي تماما الدعوة إلى أن تخرج هذه الدورة بحصيلة ذات وجهة عملية.

وأخيرا، في البلدان التي نرى فيها أن مشكلة المخدرات هي مشكلة جديدة نسبيا، إلى جانب استخدام أساليب قوية لإنفاذ القوانين لا بد أن نستثمر في تهيئة فرص اقتصادية بديلة. وفي هذا الصدد، يقر وفدي بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمنظمات الأخرى. بيد أنني أرى أن المشاركة

متصلة بهذا الموضوع مثل اتفاقية المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتفاقية بشأن التعاون القضائي والمساعدة المتبادلة بين الدول الأعضاء في مجلس الوفاق.

علاوة على ذلك، اعتمدت توغو، في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨، قانونا جديدا لمكافحة المخدرات. ويتفق هذا القانون مع اتفاقية عام ١٩٨٨، التي تعنى بمجالات الوقاية، والقمع، ومعالجة مدمني المخدرات وتأهيلهم اجتماعيا، فضلا عن مجال غسل الأموال.

وإلى جانب هذه الترسنة القانونية، أنشئت اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بمرسوم من رئيس الجمهورية، وهي هيئة مشتركة بين الوزارات من أجل تنسيق مكافحة المخدرات في توغو. وبدأت هذه اللجنة بسرعة في تحديد سياسة وطنية تزخر بالاستراتيجيات والنهج الذي اتخذ نهج متعدد القطاعات وشامل ومتوازن.

وبالإضافة إلى أنشطة مكافحة المخدرات التي تنفذها قوات الدرك وأفراد الشرطة والجمارك عن طريق وحداتهم لمكافحة المخدرات، نفذت أنشطة وقائية بالاشتراك مع منظمات غير حكومية، مما يمثل شبكة مترابطة لمكافحة المخدرات تنفذ حملة تعليمية نشطة في جميع أرجاء البلد.

ومن الواضح أنه، رغم الجهود التي بذلتها الحكومة، فإنها لن تتمكن من تعبئة الموارد التي تحتاجها في سياستها لمكافحة المخدرات، بل إن التنفيذ الفعال لهذه السياسة يقتضي، من بين جملة أمور، تعزيز القدرة على التحليل المخبري للمخدرات، وإنشاء وحدات مكافحة المخدرات، وإقامة منشآت علاج المدمنين على المخدرات، وتنظيم برامج التدريب على تقنيات كشف عمليات غسل الأموال، والتدريب الملائم للقضاة. إن المهمة، كما سيتضح ضخمة ولا يمكن تنفيذها إلا إذا دعمت جهود الحكومة بمساعدة كبيرة ثنائية أو متعددة الأطراف.

يسود الآن إجماع على أن مسؤولية مكافحة المخدرات في العالم مسؤولية مشتركة ولا بد من الاضطلاع بها على هذا النحو. وخلاصة القول إن مكافحة إنتاج المخدرات وبيعها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع هي حملة تعم العالم بأسره ولا يمكن لأي دولة أن تتجنبها ويجب على المجتمع الدولي أن يقوم فيها

الأولوية لمكافحة الجريمة المنظمة وجنوح الأحداث وإساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بهما.

إن ظاهرة المخدرات، التي تشكل وباء حقيقيا في نهاية هذا القرن، عمت العالم بأسره. وما من دولة، أيا كان حجمها أو مستوى تقدمها، بمعزل عن الآثار الضارة لهذه الظاهرة. وفي جميع أرجاء العالم تزداد بدرجات متفاوتة زراعة وإنتاج أنواع عديدة من المخدرات، حيث يستخدمها قطاع كبير من سكان العالم.

إن ما حدث مؤخرا في توغو من اكتشاف مزارع قنب تغطي مساحات شاسعة نسبيا من الأراضي والكميات الضخمة من الكوكايين والهيروين والمؤثرات العقلية التي دخلت سرا إلى البلد من بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا، يكفي لتسليط الضوء على خطورة الظاهرة التي ازدادت حدتها بشكل خاص بسبب القلاقل الاجتماعية - السياسية في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣. وزراعة القنب، التي يمارسها أبناء البلد وأجانب استقروا في بلادنا، لا تغذي الطلب المحلي الذي يتزايد باستمرار فحسب، بل تنتج أيضا فائضا يصدر إلى أوروبا بصورة خاصة.

ومن ناحية أخرى، يجلب الهيروين والكوكايين إلى البلد بوصفه منطقة عبور إلى وجهات أخرى. وعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٧ صادرنا ٨١ كيلوغراما من الهيروين و ١٣ كيلوغراما من الكوكايين و ١٠٧ كيلوغرامات من القنب و ١١٠٠٠ حبة من المؤثرات العقلية، والآثار الضارة لإساءة استعمال هذه المنتجات على صحة مواطنينا أصبحت مصدرا للفرع ومن الممكن جدا أن تبلغ درجة الكارثة، خاصة من الناحية الاقتصادية.

وإزاء هذه الحالة، وهي حالة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مؤسفة، من الضروري جدا أن تقوم دولنا، فرادى وجماعات، بتكثيف جهودها واتخاذ خطوات نشطة تقتضيها خطورة هذه الظاهرة بغية مكافحة النقل غير المشروع للمخدرات مكافحة فعالة.

وحكومة توغو، من جانبها، ألزمت نفسها بحزم في الأعوام الأخيرة، تحت القيادة الدينامية لرئيس الجمهورية، بشن حرب لا رحمة فيها على هذه البلية. وبوصف توغو طرفا في الاتفاقيات الدولية الثلاث المتعلقة بالمخدرات، لم تتردد في الانضمام إلى صكوك دون إقليمية هامة

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد موزز لاميني رئيس وفد سوازيلند.

السيد لاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي أن أنقل إليكم باسم وفد بلدي، أحر تحيات وأطيب تمنيات صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث وصاحبة الجلالة الملكة الأم وحكومة سوازيلند والشعب السوازي بأسره.

نجتمع في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، بعد ثماني سنوات من الدورة الاستثنائية السابعة عشرة، لوضع نهج أكثر شمولاً وتكاملاً لإزاء المكافحة الدولية للمخدرات، بالنظر إلى التحديات التي ما زلنا نواجهها نتيجة للزيادة المريعة في إساءة استعمال العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وإنتاجها والاتجار بها على نحو غير مشروع.

ومع ذلك، فإن الجهود المستمرة التي تعبر عن السعي الدؤوب والتصميم الحازم للأمم المتحدة، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني من أجل القضاء على هذه المشكلة التي تقوض التنمية والاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي، سواء داخل الدول أو فيما بينها، هي جهود تستحق الثناء حقاً.

وفي حين أن الأداء الاقتصادي الضعيف لبعض البلدان، إلى جانب عدم الاستقرار والاضطراب السياسي فيها، يجعلها أرضاً خصبة للاتجار غير المشروع بالمخدرات وللجريمة المنظمة، فيصح القول بالمثل، إنه حيث توجد العناصر السياسية والاقتصادية الإيجابية اللازمة للتنمية، يكون من الأسهل على المجرمين أن ينقلوا المخدرات غير المشروعة عبر الحدود وأن يوزعوها. وهذه حقيقة واقعة مفرجة تشكل تحدياً خطيراً للمجتمع الدولي.

وإنه لما يثير بالغ القلق وعظيم الأسف أن المخدرات غير المشروعة تجد طريقها إلى الأطفال الأبرياء وصغار الشباب. ومن دواعي الأسف أيضاً أن النساء قد انضمن في الآونة الأخيرة إلى الرجال في الأنشطة الإجرامية للاتجار غير المشروع بالمخدرات واستخدامها، وأن نشاطهن في هذه الأعمال يتزايد.

بدوره الكامل، لا سيما فيما يتعلق بالمراقبة على الصعيد الدولي.

وهنا نشيد ببرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على عمله في غرب أفريقيا، وبوجه خاص في توغو، ونرحب بعقد هذه الدورة الاستثنائية.

إن وفد توغو يتوقع إصدار وثائق تعزز التضامن والتعاون على المستويات الدولي والإقليمي ودون الإقليمي وتمكن من الشروع في حوار منتظم ومستمر مع الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة والدول الأعضاء بغية تيسير القضاء على بلية المخدرات. ومن ثم سيكون اعتماد عقد اجتماعي عالمي حقيقي أمراً لا غنى عنه في هذا الصدد بوصفه أساساً لهذا التعاون ولتمهيد السبيل لمراقبة دولية أكثر صرامة وفعالية.

وفي وقت سابق، قال الأمين العام، خافيير بيريز دي كوبيار، وأصاب القول:

"إن مشكلة المخدرات المتزايدة أصبحت تشكل مصدر قلق كبير على الصعيد الدولي، ليس أقله بسبب أثرها على مستقبل الأطفال والشباب. وقد اتضح أكثر فأكثر أن الجهود التي تبذل على الصعيد الدولي ومتعدد الجنسيات توفر أفضل أمل لوقف وخفض الاتجار بالمخدرات واستعمالها، وهو ما له أثر مفرغ للغاية على الأفراد والمجتمعات التي يعيشون فيها على حد سواء". (ST/DPI/906 ص ١٧)

وتؤمن توغو بوجهة النظر هذه وتحث المجتمع الدولي، في هذا الاجتماع التاريخي، على تجاوز حدود التحليل البسيط لاستكشاف أفضل السبل والوسائل والنظر في أفضل التدابير التي يمكن أن تشجع على مكافحة المخدرات والقضاء على هذه البلية مع مطلع الألفية المقبلة.

إن كفاحنا ضد بلية المخدرات مجهود كبير ومهمة طويلة الأمد يصعب تضيدها ولا يمكن تحقيقها إلا إذا وحدنا جهودنا لذلك الغرض وإذا استثمرنا حقيقة تصميمنا والموارد الملائمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد توغو على بيانه.

أنحاء العالم، وهذا يتطلب التزاما من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتعاونها على مختلف المستويات.

أما على الصعيد الوطني، فإن حكومة مملكة سوازيلند تشترك بنشاط، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، في برامج لزيادة الوعي بالمخدرات تستهدف أقل الفئات مناعة، وبصورة خاصة الشباب. والهدف الرئيسي لمثل هذه الحملات هو تثقيف الأمة والمجتمعات المحلية وإطلاعها على أخطار ومخاطر تعاطي المخدرات وإساءة استعمالها. وإذا عرفت الأمة، وخاصة الأطفال والشباب، حقيقة عواقب المخدرات الضارة وعدم مشروعيتها، تصبح عندها متمكنة من اتخاذ قرارات عن اطلاق.

ومما يزيد من فعالية الجهود الهادفة إلى الحد من آفة المخدرات ومظاهرها التي تتخذ شكل الفساد، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة غير المشروعة، سن

ولا ينبغي التقليل من قيمة الآثار المترتبة على المخدرات غير المشروعة بالنسبة إلى الفرد وإلى الأسرة. فالمخدرات غير المشروعة هي مشكلة صحية رئيسية؛ وهي تقطع أو اصر المودة والوثام داخل الأسرة الواحدة. كما أنها تؤثر تأثيرا معاكسا على المبادرات الاقتصادية والإنتاجية وتسهم في انحلال المجتمعات.

وينبغي لنا ألا نتجاهل حقيقة أن عواقب الفقر مرتبطة بالاشتراك الواسع النطاق لشبابنا في تعاطي المخدرات والاتجار بها. ورغم أن المهمة الهامة الموكلة بالأمم المتحدة هي القضاء على الفقر، فإن الدول الأعضاء يجب ألا تقنط في سعيها من أجل كفاءة توفير الخدمات الاجتماعية لمواطنيها. ذلك أن انعدام فرص العمالة قد يؤدي إلى مشاكل من قبيل تعاطي المخدرات والاتجار بها.

إن ما يشكله الاتجار بالمخدرات من خطر وتهديد جسيمي على المجتمعات، بالإضافة إلى ارتباطه بالإرهاب، والجريمة العابرة للحدود، وغسل الأموال، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، يحتم على الحكومات أن تتعاون في التصدي لهذا الخطر من أجل أن تمنع تحويل الأموال إلى المنخرطين في هذه الأنشطة وفيما بينهم. ويتطلب مدى تجاوز هذه المشكلة للحدود الوطنية والإقليمية أن يواصل المجتمع الدولي معالجة مشكلة المخدرات بصورة جماعية.

ولا يمكن المغالاة في التشديد على ضرورة قيام الحكومات بمضاعفة جهودها من أجل سن قوانين ذات صلة بهذا الموضوع، وبتعزيز النظم القضائية الوطنية. لذلك، فإن وفدي يؤيد تأييدا تاما مشروع الإعلان الذي نحن على وشك اعتماده اليوم. ويأتي هذا التأييد بصورة خاصة نظرا إلى أن مشروع الإعلان يحدد توار يخ مستهدفة لوضع وتعزيز التشريعات الوطنية والهيكل القانونية وغير ذلك من البرامج ذات الصلة. ذلك أنه بدون سن قوانين وأنظمة حازمة، ستظل الجهود المبذولة للحد من مشكلة المخدرات تحبط.

وعلاوة على ذلك، فإن مما له أهميته أيضا تنفيذ تدابير فعالة لمكافحة المخدرات مع الدول الأخرى وفقا لللكوك الدولية، وتعزيز التعاون القضائي في مسائل مثل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة. ويجب أن تنسق التشريعات المتعلقة بمكافحة المخدرات في كل

واستكمال تشريعات ذات صلة تسعى إلى تعزيز دور وكالات إنفاذ القوانين. وهذه التشريعات الجديدة المقترحة، التي هي في مختلف مراحل الإعداد، تشمل ما يلي: مشروع قانون العقاقير التي يساء استعمالها؛ ومشروع قانون مراقبة الأدوية والمواد ذات الصلة؛ ومشروع قانون الدليل الأجنبي؛ ومشروع قانون عائدات الجريمة؛ ومشروع قانون غسل الأموال.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن مملكة سوازيلند تشترك اشتراكا كاملا في الجهود المبدولة للتصدي لمساءلة الفساد، التي هي جزء لا يتجزأ من الاتجار بالمخدرات والأشكال الأخرى للجريمة المنظمة. وفي هذا الخصوص تم في شهر آذار/ مارس ١٩٩٨، إقامة وحدة مستقلة لمكافحة الفساد وبدأت أعمالها رسميا.

وأود أن أشدد كذلك على أن الجهود الوطنية الرامية إلى القضاء على الزراعة غير المشروعة للقنب والاتجار بها تتطلب دعما ماليا. فالمكافحة الفعالة لزراعة القنب تتطلب تدمير المحاصيل والبذور. ويمكن تعزيز سبل الوصول إلى المناطق الجبلية المعزولة لزراعة القنب بالاستعانة بطائرات هليكوبتر.

وفي الختام تتعهد مملكة سوازيلند بدعمها الكامل للجهود المستمرة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل وقف الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها فتكفل بذلك أمن مجتمعاتنا والعالم كله. ونحن نقدر بصورة خاصة الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، التي أصبحت آثارها محسوسة داخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي التي تضم في عضويتها سوازيلند.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر رئيس وفد سوازيلند على بيانه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠